الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمداولات

الفترة التشريعية السابعة (2016–2018)– السنة الثانية 2017– الدورة البرلمانية العادية (2016 – 2017) – العدد: 27

الجلستان العلنيتان العامتان

المنعقدتان يوم الأربعاء 15رجب 1438
الموافق 12 أفريل 2017 (صباحا ومساء)

طبعت بمجلس الأمة يوم الخميس 15 شعبان 1438
الموافق 11 ماي 2017

فهرس

1) محضر الجلسة العلنية السابعة والثلاثين ..... ص 03

- **عرض ومناقشة تقرير السيد محافظ بنك الجزائر.**

2) محضر الجلسة العلنية الثامنة والثلاثين ..... ص 24

- **رد السيد محافظ بنك الجزائر.**

محضر الجلسة العلنية السابعة والثلاثين
المنعقدة يوم الأربعاء 15 رجب 1438
الموافق 12 أفريل 2017 (صباحا)

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة: السيد محافظ بنك الجزائر.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة صباحا

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.

جلستنا ـ كما تعلمون ـ مخصصة لسماع تقرير السيد محافظ بنك الجزائر، فنقول له مرحبا بك في مجلس الأمة، وهي فرصة ثمينة نتمكن من خلالها من التعرف على واقع اقتصادنا وكذلك سياستنا في المجالات النقدية والاقتصادية.

ولكن بودي ـ في البداية ـ أن ألقي بعض الكلمات بهذه المناسبة لكي أشكر السيد محافظ بنك الجزائر على تجاوبه إيجابيا مع دعوتنا للمثول أمام هيئتنا وتقديم عرضه حول الوضعية النقدية والاقتصادية للبلاد وأجدد التهنئة بمناسبة تشريفه من قبل فخامة رئيس الجمهورية، وتعيينه على رأس البنك الوطني، بنك الجزائر.

ويأتينا محافظ بنك الجزائر اليوم لتقديم تقريره السنوي عن الوضعية النقدية والاقتصادية للبلاد على غرار ما قام به أمام نواب المجلس الشعبي الوطني، يوم 20 جانفي الماضي.

وهو بذلك يأتي ليكرس مبدأ قانونيا مؤكدا ويزيل غموضا في فهم النصوص كان سائدا، فشكرا له على هذا الحضور المقدر وتمنياتنا له بالنجاح في تأدية مهامه النبيلة والهامة التي أسندت إليه.

أيتها السيدات، أيها السادة،

عرض ومناقشة تقرير محافظ بنك الجزائر أمام هيئتنا يعتبر سانحة ثمينة تعطي لأعضاء مجلس الأمة الفرصة للاطلاع على مؤشرات اقتصادنا الوطني، وتمنحهم بالمناسبة التعرف على مضمون البيانات والأرقام التي تبين حجم المجهود المالي، الذي توفره الدولة من أجل مواصلة تنفيذ مخطط برنامج عمل الحكومة وتظهر بوضوح عدد ورشات التنمية عبر ربوع الوطن.

وتترجم من ثمة وفاء الدولة لطابعها الاجتماعي المكرس بأرقام في قانون المالية العادي والتكميلي سنويا وكذلك في مضمون التقرير السنوي لبنك الجزائر الذي سوف نستمع لمحتواه بعد قليل، من خلال عرض محافظ بنك الجزائر أمامكم، وهو التقرير الذي سوف يبرز ـ ولا شك ـ جهود الدولة الرامية للمحافظة على التحويلات الاجتماعية على الرغم من الضائقة المالية التي تعترض البلاد جراء الصدمة المالية الخارجية الناجمة عن تدني أسعار النفط في السوق العالمية وتقلص من ثمة من مداخيل الخزينة العمومية بكل ما ينجم عنها من تراجع في حجم العملة الأجنبية وتذبذب في قيمتها، نقول إنه رغم صعوبة الظرف وضغوطات المرحلة تبقى بلادنا بفضل صواب التوجيهات الرشيدة التي يسديها فخامة رئيس الجمهورية لاستمرار الحكومة لتحسين أدائها وترشيد نفقاتها والحرص على الحفاظ على المكتسبات المحققة فيها وفي نفس الوقت حثها على إيجاد البدائل التي تخرجها من سياسة الاعتماد على النفط كمصدر وحيد لتغذية الميزانية العامة للدولة، هذه النتيجة تحققت أيضا بفضل هذه السياسة وبفضل جهد واجتهاد الكفاءات الوطنية العاملة في القطاع والتي استطاعت

بها الجزائر الصمود في وجه تبعات الأزمة الاقتصادية والمالية التي تعرفها وتحقيق توازنها.

إن هذه السياسة التي اعتمدت على الشفافية وتوفير الأرقام والمعطيات الدقيقة والصحيحة عن واقع اقتصاد بلدنا قد وفرت أجواء الثقة بين المتعاملين الوطنيين وعززت مناخ التعامل الاقتصادي والمالي مع المتعاملين الأجانب، ضمن هذا المنظور وفي نطاق هذا السياق ارتأينا دعوة السيد محافظ بنك الجزائر، ليأتي إلى هيئتنا ويقدم لنا عرضا حول حقائق واقعنا الاقتصادي والنقدي، وحول توجهاتهما في ظل استمرار الصدمة المالية الخارجية، والغاية المبتغاة من هذه المبادرة تكمن أيضا في سماع وتلقي المعلومة من مصدرها لأن بنك الجزائر يعتبر المؤسسة المالية المخولة أساسا في هذا المجال وهي قبل غيرها القادرة على توفير المعطيات والأرقام الصحيحة التي تعكس حقيقة الواقع الاقتصادي للبلاد وعلاقاته بالمتغيرات الاقتصادية والنقدية، الداخلية والخارجية.

مداخلتكم ـ السيد محافظ بنك الجزائر ـ ستمكن تأكيدا أعضاء هيئتنا من استيعاب راهن التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر على الصعيد الوطني والعالمي بجوانبه الإيجابية وأيضا السلبية، وإن تمكينكم أعضاء المجلس من هذه الأرقام والمعطيات سوف يمكنهم تأكيدا من التزود بالحجة والدليل على واقعنا المالي والاقتصادي الحقيقي في مجالات النمو وتبين لهم الخط البياني الذي سوف تتبعه البلاد مستقبلا وترسم اتجاه سير تطورها.

كما أن تدخلكم هذا سوف يعرف أعضاء مجلس الأمة بأسباب استقرار قيمة العملة الوطنية أو تذبذبها وتطورها في الأسواق العالمية.

بالطبع، أعضاء مجلس الأمة يهمهم معرفة واقع الاحتياط النقدي بالعملة الأجنبية لبلادنا وما هو مآل هذا الاحتياط حتى يتسنى لنا معرفة واقعنا المالي والاقتصادي خاصة في هذا الظرف تحديدا، حيث تعرف الساحة السياسية الوطنية حيوية واضحة في النقاش أملتها أجواء الحملة الانتخابية الخاصة بتجديد تشكيلة المجلس الشعبي الوطني.

إننا نأمل لنقاشاتها، نقاشات هذه الحملة خاصة في الميدان الاقتصادي أقول نأمل لها أن تعتمد في خطاباتها السياسية على الرقم الصحيح والحقيقة المؤكدة، وما نأمله أيضا ألا يتم التنكر في هذا الواقع لما حققته البلاد خلال الفترة للجزائريين والجزائريات.

وهنا بودي أن أقول إذا كان لنا الحق في إبداء الرأي في واقع البلاد الاقتصادي والمالي، فإن هذا الحق يجب أن يستند في التحليل على الرقم الصحيح والمرجعية ذات المصداقية المؤكدة لأننا نعتقد أن الرأي العام الوطني في هذه الفترة بالذات في حاجة إلى سماع الحقيقة من مالك الحقيقة وفي هذا المجال أعتقد ـ السيد محافظ بنك الجزائر ـ أن دوركم هام في هذا الظرف تحديدا.

أملنا كبير في أن تأتي هذه الجلسة بثمارها المأمولة في نقل المعلومة المفيدة والتحليل الشافي.

أيتها السيدات، أيها السادة،

إن أعضاء مجلس الأمة من موقع مسؤوليتهم في أمس الحاجة إلى الاطلاع على الأرقام الدقيقة والتحاليل الموضوعية التي تسوق الحجة وتقدم الدليل لكي ينقلوها بدورهم للمواطنين ويتولون شرح أبعادها، إذن نحن في مجلس الأمة نولي أهمية قصوى لمضمون واقعنا المالي والاقتصادي ونريد أن تسهم هيئتنا بالتعاون والتكامل مع بقية مؤسسات الدولة المختصة لتبليغه إلى الرأي العام الوطني.

لن أطيل كثيرا في كلمة التقديم هذه وسأفسح المجال لكم السيد محافظ بنك الجزائر لتقديم عرضكم عن التطور الاقتصادي والمالي للبلاد وأيضا التكفل بالرد على مختلف الأسئلة التي سوف يطرحها الزميلات والزملاء.

شكرا لكم على كرم الإصغاء، الكلمة لكم السيد محافظ بنك الجزائر

السيد محافظ بنك الجزائر: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيدات والسادة الأعضاء،

نشكركم على هذه الدعوة التي تسمح لي ولأول مرة أن أقدم مذكرتي أمامكم حول الوضع النقدي والمالي للجزائر خلال سنة 2015 وتطورها في سنة 2016.

إذن، المذكرة شاملة وتدخلي سيكون دقيقا بالنسبة لبعض الأرقام التي تدل على تطور الحالة الاقتصادية والمالية للجزائر.

يشرفني أن أتقدم أمام مجلسكم الموقر لعرض التطورات المالية والنقدية لسنة 2015، وبعض التوجهات لسنة 2016، طبعا في ظرف استمرار الصدمة الخارجية خلال

نفس الفترة.

سأحاول أن أعطي لمحة شاملة عن الوضعية الاقتصادية والمالية لبلادنا في ظرف استمرار الصدمة الخارجية من خلال تحليل أبرز ما ميز النشاط الاقتصادي وميزان المدفوعات وسعر الصرف والمالية العام والتطورات النقدية والتضخم، وهذا خلال السنة المالية 2015 و 2016؛ كما سأقدم في مداخلتي هذه شروحات حول سياسات التصدي للأثر المستمر والحاد للانخفاض القوي لأسعار البترول، وكذا التدابير التي تم اتخاذها في ظرف يتسم بارتياب على مستوى السوق قصد الحفاظ على الاستقرار المالي ودعم النشاط الاقتصادي وتوجيهه نحو تنويع أكبر.

إذن، حدثت التطورات المالية والنقدية التي شهدها بلدنا، خلال سنة 2015 والتوجهات المسجلة في سنة 2016، في ظرف يتسم بهشاشة النشاط الاقتصادي العالمي، في سياق ضعف الانتعاش الاقتصادي واستمرار تباطؤ نمو التجارة الخارجية الدولية وانخفاض أسعار المواد الأولية ـ بشدة فيما يخص أسعار البترول ـ والطابع الحاد للتحركات على مستوى أسواق الصرف الدولية، المتمثلة أساسا في ارتفاع قوي لقيمة الدولار الأمريكي مقابل الأورو.

نظرا إلى تبعيته القوية لإيرادات صادرات المحروقات، عانى الاقتصاد الوطني بشدة من أثر انهيار أسعار البترول ابتداء من شهر جوان من سنة 2014، خصوصا على مستوى المالية العامة والحسابات الخارجية والسيولة المصرفية.

عرف العجز في الميزانية وفي الحساب الجاري الخارجي تفاقما كبيرا، مما أدى إلى تآكل شبه كلي لموارد صندوق ضبط الإيرادات وانخفاض ملحوظ في احتياطات الصرف، في حين حافظ النشاط الاقتصادي على وتيرته خلال السنة السابقة، مدعوما، أساسا، بإبقاء النفقات العمومية عند مستوى عال. بالرغم من التوسع النقدي البسيط جدا وبقاء السياسة النقدية جد حذرة، اتخذ التضخم توجهات تصاعدية من جديد، عاكسا استمرار اختلالات وتشوهات على مستوى بعض الأسواق.

في المجال النقدي، أدى الانخفاض الحاد في أسعار البترول إلى انعطاف مسار بعض المجاميع، مقارنة بالفترة التي طالت من 2001 إلى 2014، تمثل هذا الانعطاف، خصوصا، في انخفاض تدريجي لفائض السيولة المصرفية، وبالتالي، في لجوء متناقص إلى امتصاصه من طرف بنك الجزائر. من جهته، واصل تمويل الاقتصاد توسعه بوتيرة قوية؛ وبقي النشاط المصرفي مربحا والنظام المصرفي مستقرا وصلبا وصامدا.

أخيرا، تجسدت مرونة سعر صرف الدينار، أمام الصدمة الخارجية ـ وتأثيرها على أساسيات الاقتصاد ـ والتحركات الحادة على مستوى أسواق الصرف الدولية، في انخفاض قيمة العملة الوطنية، خاصة مقابل الدولار الأمريكي، وبدرجة أقل، مقابل الأورو.

يحلل تقرير بنك الجزائر، الذي تشرفت بإرساله إلى مجلسكم الموقر، أهم التطورات في مجال الاقتصاد الكلي لسنة 2015، تشكل هذه المذكرة ملخصا لأهم هذه التطورات ولأهم التوجهات التي ميزت سنة 2016، مبرزا، على وجه الخصوص، أثر انهيار أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية.

1ـ سأتطرق إلى البند الأول وهو النشاط الاقتصادي:

سمح كل من الادخار الميزاني الهام والمستوى المعتبر لاحتياطات الصرف المشكلان خلال السنوات السابقة، باحتواء أثر الصدمة الخارجية على النشاط الاقتصادي كما أشير إليه في المقدمة، وتواصل النمو الاقتصادي بوتيرة قوية، محفزا أساسا، بإبقاء النفقات العمومية عند مستوى عال.

هكذا، ارتفع إجمالي الناتج الداخلي، خلال سنة 2015 بـ 3.8٪، أي بنفس وتيرة سنة 2014 مهما كان أثر الأزمة، دفع هذا النمو من طرف قطاعات الفلاحة والصناعة والبناء والأشغال العمومية والري وكذا الخدمات المسوقة، من جهته، عرف قطاع المحروقات، لأول مرة منذ 2006، نموا موجبا، بلغت نسبته 0.4٪، مكتسبا بذلك نقطة مئوية مقارنة بنسبة نموه في السنة السابقة أي (ـ 0.6٪).

إرتفع إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات بـ 5٪ مسجلا تراجعا نسبيا مقارنة بسنة 2014 بحيث كانت النسبة (5.7٪) في نهاية سنة 2016، ونما إجمالي الناتج الداخلي بنسبة 4٪، مع استمرار نفس التوجهات التي عرفتها سنة 2015، أي نمو في القطاعات خارج المحروقات بـ 3.7٪ ونمو في قطاع المحروقات بـ 5.6٪.

البند الثاني هو ميزان المدفوعات:

2ـ ميزان المدفوعات: وهذه هي كل البنود التي تؤثر على الاقتصاد الوطني وتؤثر على النتائج المالية والنقدية.

في سنة 2015، انخفض متوسط سعر برميل البترول بـ

47.1٪ منتقلا من 100.2 دولار للبرميل في 2014 إلى 53.1 دولار في 2015. نجم عن هذا الانخفاض القوي، المتزامن مع انخفاض طفيف في حجم المحروقات المصدرة، تقلص في إيرادات صادرات المحروقات بـ 43.4٪ أي(33.08 مليار دولار في سنة 2015 مقابل 48.46 مليار دولار في 2014)، بالنظر إلى التراجع الطفيف في الصادرات خارج المحروقات، الضعيفة هيكليا، والتي بلغت 1.49 مليار دولار، انخفضت الإيرادات الكلية للصادرات إلى 34.57 مليار دولار مقابل 60.13 مليار دولار في 2014 أي انخفاض بـ 42.5٪.

فيما يخص الواردات من السلع أو الميزان التجاري وبعدما عرفت منحى تصاعديا في السنوات الأخيرة، انخفضت في 2015، في ظرف يتسم بانخفاض حاد في قيمة الأورو مقارنة بالدولار أي (ـ 16.55٪ كمتوسط سنوي)، بلغت هذه الواردات 52.65 مليار دولار في 2015، مقابل 59.67 مليار دولار في 2014، أي انخفاض بـ 11.8٪، خص هذا الانخفاض تقريبا كل مجموعات السلع.

هكذا، سجل الرصيد التجاري عجزا بلغ 18.08 مليار دولار في 2015، مقابل شبه توازن في 2014، نتيجة لذلك، ونظرا للأرصدة السالبة للخدمات ودخل العوامل، سجل رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات عجزا قياسيا بلغ 27.29 مليار دولار في 2015 (أي 16.5٪ نسبة إلى إجمالي الناتج الداخلي).

إجمالا، سجل الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات عجزا قدره 27.54 مليار دولار (مقابل عجز قدره 5.88 مليار دولار في 2014)، باعتبار شبه التوازن الذي سجله حساب رأس المال. نتيجة لذلك، انخفض قائم احتياطات الصرف بـ 34.81 مليار دولار (بما في ذلك أثر التقييم)، منتقلا من 178.94 مليار دولار في نهاية 2014 إلى 144.13 مليار دولار في نهاية 2015، ولآخر شهر فيفري يفرز مبلغ احتياطي الصرف 100 مليار دولار إلى حد الآن.

تواصلت هذه التوجهات خلال سنة 2016، حيث:

ـ بلغ مستوى إيرادات صادرات المحروقات 27.66 مليار دولار، باعتبار متوسط سعر برميل البترول بلغ 45 دولارا أمريكيا في سنة 2016، وكذا حجم الصادرات من المحروقات، الذي ارتفع بـ 10.6٪ مقارنة بسنة 2015؛

ـ بلغ مستوى الإيرادات الكلية 29.05 مليار دولار، منها 1.39 مليار دولار تمثل إيرادات الصادرات خارج المحروقات؛ وهي ضعيفة هيكليا.

وبلغ مستوى الواردات 49.44 مليار دولار، في انخفاض بـ 3.21 مليار دولار مقارنة بالمستوى المسجل خلال سنة 2015 (ـ 6.1٪)؛

وسجل الميزان التجاري، بذلك، عجزا بلغ 20.38 مليار دولار، ليسجل الحساب الجاري عجزا بلغ 26.32 مليار دولار، ليبلغ عجز ميزان المدفوعات 26.03 مليار دولار.

إنخفض، نتيجة لذلك، قائم احتياطات الصرف من 144.13 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2015 إلى 114 مليار دولار في نهاية سنة 2016.

بالنظر إلى هذا المستوى للاحتياطات الرسمية للصرف في نهاية ديسمبر 2016، الذي بقي معتبرا على الرغم من انخفاضه القوي، وإلى مستوى جد ضعيف للدين الخارجي (3.85 مليار دولار، ما يمثل 2.44٪ من إجمالي الناتج الداخلي في 2016) يعني بالنظر لهذه الأرقام نرى أن الجزائر في طليعة البلدان المنتجة للبترول التي تحصل منه الآن على احتياط صرف معتبر وعلى مديونية، يعني مديونية (0) غير موجودة، إلا أن 50٪ من هذه المديونية مرتبطة بالأعمال التجارية وتبقى الوضعية المالية الخارجية للجزائر صلبة ومريحة نسبيا.

3ـ البند الثالث هو سعر الصرف:

إن تدهور أساسيات الاقتصاد ـ أي انخفاض سعر البترول ـ مستوى عالي للنفقات العمومية وتوسع فارق التضخم بين الجزائر وأهم شركائها التجاريين، هذا مقياس نعمل به في بنك الجزائر، في ظرف انخفاض قوي في عملات أهم البلدان الشريكة مقابل الدولار، خاصة في 2015، أدى إلى انخفاض سعر الصرف الإسمي للدينار بحوالي 20٪ مقابل الدولار الأمريكي وبـ 3.8٪ مقابل الأورو في 2015.

خلال السداسي الأول من سنة 2016، انخفضت قيمة الدينار بـ 3.2٪ مقابل الدولار الأمريكي وارتفعت بـ 0.6٪ مقابل الأورو. هكذا، فإن اللجوء إلى مرونة سعر الصرف، أمام انخفاض الإيرادات البترولية، قد شكل خط دفاع أول، وكل اقتصاد الدول المنتجة للبترول تستعمل هذه الوسيلة لما يكون عجز كبير في الواردات، وبالفعل إن مرونة أسعار صرف الدينار وتدخلات بنك الجزائر على مستوى السوق البينية للصرف قد سمحت لسعر صرف الدينار بأداء ـ إلى حد كبير ـ دوره كممتص للصدمات الخارجية.

إعتبارا من الثلاثي الثالث من سنة 2016، عرف سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي استقرارا واضحا من خلال إصدار سندات؛ وارتفاع قروض المصاريف للدولة، أساسا بعد اكتتابهم في القرض الوطني للتنمية أي (158.9 مليار دولار)؛ المبلغ الذي اكتتب خاصة من طرف البنوك العمومية.

وبالعكس تواصل نمو القروض الموجهة للاقتصاد، بوتيرة معتبرة، رغم التطورات النقدية والمالية غير المواتية، بالفعل، شهدت القروض الموجهة للاقتصاد، خارج إعادة الشراء من طرف الخزينة العمومية للديون غير الناجعة في حوزة المصاريف العمومية على مؤسسات عمومية، ارتفاعا بـ 16.57٪ في 2015، و 15.28٪ خلال سنة 2016. يبرز تحليل هيكل القروض الموجهة للاقتصاد الخصائص التالية:

- تمثل القروض الموجهة للمؤسسات الكبيرة (أساسا المؤسسات العمومية والمختلطة) 50.6٪ في نهاية 2015، و 52.4٪ في نهاية 2016، مقابل 41٪ و 37٪ على التوالي، بالنسبة للقروض الموجهة للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة؛

- سجلت القروض الموجهة للمؤسسات الكبيرة ارتفاعا بـ 19٪ في 2015 وبنفس النسبة في 2016. من جهتها، شهدت القروض الموجهة للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة ارتفاعا بـ 15٪ وارتفعت القروض الموجهة للأسر، أساسا القروض الرهنية، بنسبة 15٪ في 2015 و 15.36٪ خلال سنة 2016؛

- حسب فترة النضج، يبقى توزيع القروض الموجهة للاقتصاد مستقرا نسبيا، حيث بلغت نسبة القروض المتوسطة وطويلة الأجل ما يقارب 76٪ وبلغت نسبة القروض قصيرة الأجل ما يقارب 24٪، تمثل حصة البنوك العمومية 93.7٪ من إجمالي القروض متوسطة وطويلة الأجل الموزعة؛

إنتقلت نسبة القروض المصرفية إلى الودائع المجمعة بالدينار من 74.7٪ في نهاية 2014 إلى 83.7٪ في نهاية 2015 ثم إلى 72.3٪ في نهاية 2016؛ هذا ما يشير إلى انخفاض في فائض الموارد المجمعة من طرف المصارف بالمقارنة مع القروض الموزعة؛

هكذا، انخفضت سيولة المصاريف تدريجيا على مدار سنة 2015 وسنة 2016؛ حيث انتقلت من 2731 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2014 إلى 1833 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2015، لتبلغ 821 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2016، أي انخفاض بنسبة 70٪ على مدار كل الفترة، مما أدى إلى انتعاش نسبي للنشاط في السوق النقدية البينية للمصارف والذي كان راكدا إلى ذلك الوقت؛ كان راكدا منذ 15 سنة وبدأ النشاط في نوفمبر 2016 للعوامل التي قدمتها لفخامتكم.

أخيرا، وباستثناء أثر الصدمة الخارجية على سيولتها، يجدر الذكر أن المصارف تبقى مرسملة بصفة جيدة ومربحة ولم تسجل سوى مستوى ضعيف إلى حد الآن لحالات عدم توافق آجال الاستحقاق.

في حين، إن المخاطر المرتبطة بتركيز القروض، أساسا لدى المصارف العمومية، الموزعة لتمويل المشاريع الكبرى، لاتزال معتبرة، وذلك ما يتطلب متابعة دقيقة لتجنب أي تهديد لاستقرار النظام المالي.

6- البند السادس والأخير على ما أظن في العوامل وهو التضخم: كان حدث الساعة لأنه أخذ طريقا صعبا بعد تراجعه المعتبر في سنتي 2013 و 2014، عاد التضخم نحو الارتفاع في 2015، ليبلغ المتوسط السنوي لوتيرته 4.8٪، وبلغ التضخم في ديسمبر 2016 معدل 6.4٪.

سمحت إدارة السياسة النقدية، خصوصا من خلال امتصاص فائض السيولة المصرفية، باحتواء ضغوطات تضخمية إضافية، كان من الممكن أن تؤدي إلى مستوى تضخم أكثر ارتفاعا؛ في حين لا يزال عمل السياسة النقدية يواجه، إلى حد كبير، عراقيل من جراء الاختلالات ووضعيات الهيمنة في بعض الأسواق، علما أن الكتلة النقدية لم تتوسع إلا بقليل في سنة 2015 وخلال سنة 2016، فإنه لا يمكن أن يشكل ذلك مصدر التضخم خلال هذه الفترة، كما لا يمكن أن يكون هذا التضخم ناجما عن تضخم الأسعار عند الاستيراد خصوصا بالنظر إلى ضعف هذه الأسعار على مستوى الأسواق الدولية.

عرضت البنود التي ساهمت في النتائج المالية والاقتصادية والنقدية لسنتي 2015 و 2016، إذا سمحتم، سيدي الرئيس، سنعرض أمام مجلسكم الموقر السياسات التي اتخذت للتصدي لآثار هذه الصدمة.

أمام هذا الوضع السائد منذ الآن وعلى مدى ثلاث

سنوات آثار الصدمة الخارجية اتخذت سياسات عديدة ومتنوعة للتصدي للانخفاض القوي لأسعار البترول.

لأول مرة، في حدود 110 دينار للدولار الواحد.

مقارنة بالأورو، عرف الدينار تحسنا نسبيا، حيث انتقل سعر صرفه من 125.6 دينار لواحد أورو في بداية شهر ماي 2016 إلى 116.4 في نهاية ديسمبر 2016.

تواصل هذا التوجه خلال الثلاثي الأول من سنة 2017.

4ـ البند الرابع متعلق بالمالية العامة:

وكنت أود أن أعطي لمحة شاملة عن كل البنود التي تنعكس على الحالة الاقتصادية والمالية.

بالنظر إلى اعتمادها القوي على الضريبة البترولية، تأثرت المالية العامة بصفة شديدة بانخفاض أسعار البترول. ترجم الانخفاض في إيرادات الضريبة على المحروقات وارتفاع النفقات العمومية بتفاقم عجز الرصيد الإجمالي للخزينة وبتآكل موارد صندوق ضبط الإيرادات.

بالفعل، بلغت إيرادات الضريبة البترولية 2273.5 مليار دينار في 2015 مقابل 3338.4 مليار دينار خلال سنة 2014، في ظرف ارتفاع النفقات العمومية، التي انتقل من 6995.7 مليار دينار في 2014 إلى 7656.3 مليار دينار في 2015، أي ارتفاع بنسبة 9.4٪ وبلغ عجز الرصيد الإجمالي للخزينة 2621.7 مليار دينار، أي 15.8٪ من إجمالي الناتج الداخلي، وهو مستوى قياسي، مقابل 8٪ في 2014.

أدى هذا العجز، الممول بواقع 89.1٪ بالاقتطاعات من موارد صندوق ضبط الإيرادات، إلى انخفاض قوي لقائم هذا الصندوق، الذي انتقل من 4408 مليار دينار في نهاية 2014 إلى 2072 مليار دينار في نهاية 2015، أي تآكل بـ 53٪ خلال سنة واحدة.

عند نهاية ديسمبر 2016، بلغت النفقات العمومية 7303 مليار دينار، وهو مستوى أدنى بقليل من المستوى المسجل السنة السابقة، خلال نفس الفترة، واصلت إيرادات الضريبة البترولية انخفاضها، حيث بلغت 1805 مليار دينار في نهاية 2016 مقابل 2273 مليار دينار في نهاية 2015. من جهته، عرف قائم صندوق ضبط الإيرادات المزيد من التآكل في بداية سنة 2016، حيث بلغ مستواه الحد الأدنى القانوني أي 740 مليار دينار، اعتبارا من شهر فيفري.

5ـ البند الخامس، الوضعية النقدية:

تميزت الوضعية النقدية المجمعة بتوسع جد ضعيف للكتلة النقدية (م2) في 2015 أي (0.13٪) ونمو جد بسيط لهذا المجمع خلال سنة 2016 (1.72٪)، في تعارض كلي مع الفترة الممتدة بين 2010 و2014، أي بلغ المتوسط السنوي لنمو الكتلة النقدية (م2) 13.8٪.

يبين تحليل الوضعية النقدية لأهم التطورات الآتية والعاكسة أثر الصدمة الخارجية:

ـ إنخفاضا معتبرا في الودائع تحت الطلب (خارج الودائع لدى مركز الصكوك البريدية والخزينة) في 2015 كان (– 12.38٪) وانخفاضا أضعف نسبيا لهذه الودائع خلال سنة 2016 (– 2.66٪)؛ مما يعكس تقلصا قويا جدا في ودائع قطاع المحروقات أي (– 41.09٪) وارتفاعا ضئيلا لودائع هذا القطاع في 2016 (2.57 ٪) وكذا تباطؤا معتبرا بل انكماشا في نمو ودائع قطاع خارج المحروقات، أي (– 1٪) في 2015 و (– 1.77 ٪) في سنة 2016، مقابل نمو موجب بـ 12.50٪ في 2014؛

ـ ارتفاعا في الحصة النسبية للنقود الورقية خارج المصاريف ضمن الكتلة النقدية، التي انتقلت من 26.7٪ في نهاية 2014 إلى 30٪ في نهاية 2015 ثم إلى 32.2٪ في نهاية 2016.

ـ إنخفاض صافي الموجودات الخارجية (المشكلة، أساسا، من مخزون احتياطات الصرف والمعبر عنها بالدينار بواقع 2.28٪ في 2015 و 18.08٪ خلال سنة 2016. يفسر ضعف مستوى هذه التقلصات في 2015، على الرغم من التآكل المعتبر لاحتياطات الصرف المعبر عنها بالدولار (– 64.8 مليار دولار بين نهاية ديسمبر 2014 ونهاية ديسمبر 2016) تآكل احتياطات الصرف كان بين سنتين أو ثلاث سنوات 64.8 مليار دولار.

ـ تدني الوضعية المالية الصافية للدولة تجاه النظام المصرفي بين نهاية شهر ديسمبر 2014 ونهاية شهر ديسمبر2016، وانتقلت وضعية الدولة من دائن صاف (1992 مليار دينار) إلى مدين صاف تجاه النظام المصرفي بمبلغ (20730 مليار دينار)، تحت أثر:

ـ اللجوء المعتبر لموارد صندوق ضبط الإيرادات (3668 مليار دينار بين نهاية ديسمبر 2014 ونهاية ديسمبر 2016)؛

ـ إعادة شراء، في 2015 و 2016، من طرف الخزينة،

للديون غير الناجعة للمصاريف العمومية على المؤسسات العمومية للتطهير المالي كما تقدمنا به(767.1 مليار دينار)،

في الميدان الإقتصادي:

1ـ تشكل التبعية القوية للنشاط الاقتصادي إزاء الإنفاق العام عامل هشاشة أساسي في الاقتصاد الوطني وتدعو إلى حتمية التنويع الاقتصادي مدعما بقطاع منتوج ديناميكي وتنافسي؛ يندرج النموذج الجديد للنمو الاقتصادي المعتمد من طرف السلطات العمومية ضمن هذا الهدف وتسمح ترجمة محاور هذا النموذج في شكل برامج إصلاحات وسياسات اقتصادية ملموسة وتنفيذها الفعلي بإرساء دائم للنمو الاقتصادي والتشغيل.

ـ في ميدان ميزانية المدفوعات وترشيد الواردات؛ اتخذ بنك الجزائر تدابير من أجل احتواء تزايد الواردات وتأطيرها تتمثل في:

1ـ تشديد المتطلبات المتعلقة بالتحديد من طرف البنوك للوضعية المالية للمستورد عند توطين عملية الاستيراد.

2ـ تخفيض المعيار الاحترازي الخاص بمستوى التزامات المصارف المتعلقة بالتجارة الخارجية، نسبة لأصولها الخاصة والتي انتقلت من اثنين إلى واحد، أي مرتين الأصول الخاصة إلى مرة واحدة لهذه الأصول.

3ـ إلزامية التوطين الإلكتروني مسبقة لغرض الرقابة المسبقة لتطابق العمليات مع القوانين والأنظمة المعمول بها.

4ـ تكثيف الرقابة على عملية التجارة الخارجية مباشرة على مستوى الوكالات المصرفية.

من جهة أخرى ومن أجل الترويج للصادرات خارج المحروقات أدخل بنك الجزائر خلال الثلاثي الثالث من سنة 2016، تدبيرين ليخفف الرقابة عن الصرف وهما:

ـ التحسين النشيط المتمثل في إلغاء إلزامية الحصول من طرف مستوردي المواد التي تدخل في عملية إنتاج السلع الموجهة للتصدير، على ترخيص من بنك الجزائر لتسوية الإستيراد المؤقت لهذه المواد، وهذا في الحالة التي يتم فيها التسديد المتعلق بهذه المواد المستوردة من خلال خصم حسابات المصدرين بالعملة الصعبة، لأن كل المصدرين يحصلون على 50٪ من المبلغ المصدر.

ـ تمديد آجال الترحيل للجزائر لنتائج الصادرات من 180 يوما إلى 360 يوما، مع إدراج إلزامية اكتتاب عقد تأمين التصدير لمّا تتجاوز هذه الآجال ستة أشهر.

يسمح هذا التدبير بالحفاظ على احترام إلزامية الترحيل فور التصدير، ويستفيد المصدر في نفس الوقت من إمكانية الحصول لدى مصرفه على تسبيقات تضمن بعقد التأمين لدعم نشاطه.

وبالموازاة يعمل بنك الجزائر على تطوير سوق الصرف بين المصارف، لاسيما من خلال وضع فرع متعلق بعمليات لأجل، مما سيوفر للمتعامل الاقتصادي إمكانية احتمائه من خطر الصرف ويساهم في تشجيع الاستثمار والتصدير.

في ميدان تعزيز الأساسيات الاقتصادية والمالية: إن الانخفاض الحاد في الإدخار الميزاني وآفاقه والضعف المستمر لأسعار البترول يدعوان إلى ضرورة التعزيز الميزاني وهذا لضمان قابلية استمرار المالية العامة واستعادة التوازنات الداخلية بصفة مستدامة.

يندرج قانون المالية لسنة 2017 المتناغم مع إطار التعزيز الميزاني على المدى المتوسط المعتمد ضمن هذا الهدف.

هذا ويسمح التعزيز الميزاني الفعلي ابتداء من 2017 في حالة استقرار اكتفاء نسبي في أسعار البترول، ويساهم في إرساء استقرار أكبر في سعر الصرف الرسمي للدينار.

في نهاية المطاف، إن توسيع وتعزيز الأساسيات من خلال تنويع الاقتصاد وتحسين قدرته على المنافسة، كما هو مستهدف في إطار النموذج الجديد للتنمية سيكون لهما دور حاسم في دعم الدينار.

في ميدان السياسات النقدية، إن حجم النقود المتداولة خارج البنوك الذي يمثل حوالي 32٪ من الكتلة النقدية (م2) المشكلة أساسا للإدخار المالي للأسر المكتنزة والنقود الورقية المتداولة في الاقتصاد الموازي يدعو إلى بذل المزيد من المجهودات في جمع الموارد من طرف المصارف، وإلى تعزيز التدابير لتقليص المجال الموازي للاقتصاد.

وبالموازاة وبغية تمكين المصارف من الحيازة على المزيد من الموارد القابلة للإقرار ومرافقة ديناميكية نمو القروض الموجهة للاقتصاد قام بنك الجزائر بإصلاحات جذرية تمثلت في:

1ـ التقليص التدريجي لعملية امتصاص السيولة ثم التوقف عنها تماما في الثلاثي الثالث من سنة 2016، كما قام كذلك بتخفيض معدل الاحتياط الإجباري الذي انتقل من 8٪ إلى 12٪، وإضافة لذلك وتحسبا لاستمرار تقلص السيولة المصرفية خصوصا على مستوى المصارف

العمومية، صادق مجلس النقد والقرض في شهر جويلية 2016 على أحكام متممة للنظام المتعلق بعمليات خصم السندات العمومية وإعادة خصم السندات الخاصة وتسبيقات القروض للبنوك والمؤسسات المالية. ترخص هذه الأحكام المتممة إعادة تمويل بعض الأجزاء ضمن محفظات المصارف التي تتعدى نسبة 53٪ من إجمالي القروض، كما ترخص إعادة التمويل الجزئي لسندات القرض الوطني للتنمية، موازاة مع ذلك تم تخفيض معدل إعادة الخصم من 4٪ إلى 3.5٪ ابتداء من 2 أكتوبر 2016، لتعطي حيوية ونجاعة لتمويل الاقتصاد الوطني.

من جهة أخرى وبغية إرساء نجاعة أكبر في مجال إدارة السياسة النقدية وتحسين آليات انتقالها في هذا الظرف الجديد المتميز بحاجة إلى السيولة والذي يبدو هيكليا ـ أصبحت السيولة في البنوك هيكلية ـ قام بنك الجزائر بتحديد كيفية تطبيق أداة عملية السوق المفتوحة أو (Open market) وأداة تسهيل القرض الهامشي وذلك من خلال إصدار تعليمتين بتاريخ 1 سبتمبر 2016، تسمح الأداة الأولى لبنك الجزائر بإدارة معدلات الفائدة التوجيهية ومستوى السيولة المصرفية وفق احتياجات التمويل السليم للاقتصاد وهدف التدخل.

أما الأداة الثانية فستسمح من جهتها للمصارف باللجوء إلى بنك الجزائر لتغطية احتياجاتها الظرفية الخاصة بالخزينة، ولغرض احتواء تكلفة التمويل المصرفي للاقتصاد حدد أيضا بنك الجزائر من خلال تعليمات أصدرت بنفس التاريخ أعلاه المعدل الأقصى أو المعدل المفرط الذي لا يمكن للمصارف والمؤسسات المالية أن تتجاوزه عند توزيع القروض لزبائنها.

تلك، سيدي الرئيس، سيداتي وسادتي أعضاء المجلس، هي المؤشرات الرئيسية التي ميزت المحيط الاقتصادي الكلي في ظرف الصدمة الخارجية الحادة والمستمرة والتدابير التنظيمية والهيكلية المتخذة بغرض احتواء آثارها المضرة للاقتصاد الوطني، وكذا الخطوات الاستشرافية المعتمدة من طرف السلطات العمومية بغية الاستقرار وتعزيز الإطار الاقتصادي الكلي ضمن آفاق تنويع كلي للاقتصاد، وتطوير المزيد من الادخار لدى المصارف، وأخيرا، تعزيز أساسيات اقتصادنا والسلام عليكم واسمحوا لي إن كنت قد أطلت في مداخلتي، لكنني أردت أن أفيدكم بنقطة هي أنني لما تطرقت إلى الحالة النقدية والمالية لسنة 2015 بالمجلس الشعبي الوطني، وبعض اللمحات عن 2016، لأنني قدمت تدخلي في جانفي 2017، والآن اغتنمت هذه الفرصة لأعطي لمجلسكم الموقر كل تفاصيل سنة 2016، وأشكركم على حسن المتابعة والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محافظ بنك الجزائر على العرض المستفيض الذي شرح فيه واقع سياستنا الاقتصادية والنقدية بصفة عامة، ننتقل الآن إلى النقاش العام وهنا أسجل ملاحظتين:

أول شيء، بالنظر للعدد الهام للراغبين في التدخل، يرجى الاختصار قدر الإمكان حتى نتيح الفرصة لكل واحد لكي يدلي برأيه.

الملاحظة الثانية، وهي أن الأفكار أو الآراء أو الأسئلة التي طرحت من طرف زميل لكم يحبذ عدم الخوض فيها ثانية، وتكفي الإشارة إلى ما جاء فيها وإلى صاحبها، لتوفير الوقت.

ومع أول متدخل وهو الأخ محمد رضا أوسهلة.

السيد محمد رضا أوسهلة: شكرا سيدي الرئيس المحترم، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على الأمين المصطفى الكريم وكفى.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد محافظ بنك الجزائر،

زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل،

أسرة الإعلام الكريمة،

إنها حقا لسانحة اليوم، أن يتفضل السيد محافظ بنك الجزائر المحترم بعرض تقريره السنوي لسنة 2015، أمام هذا المجلس، وإنه فضل فاضل كذلك أن يتكرم عطفا على ما عرضه أمام الغرفة السفلى بإفادتنا بتوجهات السنة المالية 2016، في ظل استمرار الصدمة الخارجية، وإن كانت هذه أول مرة بالنسبة لمحافظ بنك الجزائر منذ فوزه بثقة رئيس الجمهورية أن يحل ضيفا على مجلسنا، فإننا نتمناها سُنة سنوية حسنة.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد محافظ بنك الجزائر المحترم،

السيدات والسادة أعضاء المجلس،

إننا اليوم نعيش في وسط عالمي موسوم بالمتغيرات المتسارعة وأحيانا حتى الآنية في مجال اقتصادي ومالي صعب والتي تؤثر حتما في وضعيتنا الاقتصادية والمالية لبلدنا.

هذه الوضعية الوطنية التي يزيدها كذلك تعقيدا اعتماد اقتصاد البلد كلية على مداخيل تصدير المحروقات فقط، وهذا منذ عشرات السنين، وهي الوضعية التي تتفاقم تعقداتها بفعل اختلالات هيكلية أخرى يعرفها اقتصادنا وتعرفها منظومتنا البنكية، وفي هذا الشأن لا يمكن إلا لجاحد في ظرف صعب كالذي يعيشه وطننا اقتصاديا أن ينكر محاسن وحسنات حكمة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، بقراره التسديد المسبق للمديونية الخارجية، التي كادت لتثقل كاهل الدولة الجزائرية إثقالا رهيبا وكذلك بصيرة فخامة رئيس الجمهورية، عند تشكيله صندوق ضبط الإيرادات، وكذلك احتياطي الصرف الذي يعد حاليا المتنفس المالي للدولة الجزائرية، والضمان الوحيد لسياستها المالية.

سيدي الرئيس المحترم،

إن مؤشرات التقرير الذي هو بين أيدينا اليوم تشير إلى وجود سبل مالية لمرافقة المستثمرين الجزائريين والقطاع الصناعي من خلال قروض بنكية تهدف حتما إلى تنويع مصادر الاقتصاد الوطني والخروج من التبعية للمحروقات، حتى وإن لم يكن ذلك في المستقبل العاجل، وهي سياسة بنكية جديرة بالثناء متى ثبتت نجاعة القروض الممنوحة من الناحيتين البنكية والاقتصادية.

سيدي الرئيس المحترم،

إن عرض تقرير محافظ بنك الجزائر لسانحة لنا لنرفع انشغالاتنا إلى مسامعه وإلى عناية المؤسسة الهامة التي يسيرها في ظرف صعب ماليا واقتصاديا، وسأسعى أن أصوغ بعضا من هذه الانشغالات في صورة تساؤلات:

1) إن سعي الحكومة لتجنيد كل الوسائل لتمويل الاقتصاد الوطني ومنها عملية القرض السندي مكنت حتما من امتصاص جزء فقط من الكتلة النقدية المتداولة خارج الإطار الرسمي والقنوات البنكية، لكن هل هناك تفكير في جذب جزء من الكتلة النقدية من العملة الصعبة المتداولة كمدخرات لدى جاليتنا في الخارج من خلال عدم تسقيف المبلغ الممكن إدخاله نقدا من طرف الجزائريين المقيمين بالخارج عند دخولهم أرض الوطن؟ ثم فتح مكاتب صرف لامتصاص هذه الأموال، بعد ذلك مع التضييق الأمني والقضاء على السوق الموازية للعملة الصعبة التي ـ حسب ما وصل مسامعنا ـ طورت من الأساليب وبعض التقنيات التي تشابه العمليات البنكية من تحويل دولي حتى للأموال من وإلى الجزائر!!

2) ما تأثيرات اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي على الصحة المالية لوطننا؟ لاسيما وأن الاتحاد الأوروبي أعرب عن قلقه مؤخرا من أن يمس التضييق على الاستيراد المعتمد من طرف الحكومة الجزائرية على هذا الاتفاق وعلى تدفق السلع الأوروبية على الجزائر، ولاسيما كذلك وأن تقييم الحكومة الجزائرية لهذا الاتفاق قد أبان عن الكثير من الاختلالات الجسيمة التي تصب حتما لصالح الاتحاد الأوروبي!!

3) إن سعي الدولة الجزائرية إلى تنويع اقتصادها ودعم تمويل المشاريع الاستثمارية الوطنية هو شأن جدير بالتنويه والتثمين، كما سبق وقلت ذلك، إلا أن استفادة البعض من قروض بنكية بغرض الاستثمار سرعان ما فضح نواياهم التحايلية بشأن عدم تجسيد المشروع المزعوم تماما، أو إنجازه بخلاف الدراسة الأولية بالغش في المقتنيات المستوردة والتضخيم في قيمة الإنجاز، والتساؤلان المطروحان في هذا الشأن هما:

ـ ما قيمة القروض غير الناجعة حاليا في المنظومة البنكية؟ ما قيمتها الحقيقية؟

ـ ثم ما قيمة هذه القروض غير الناجعة لدى البنوك العمومية من جهة ولدى البنوك الخاصة من جهة أخرى؟

4) التساؤل الرابع هو بشأن مرونة سعر صرف الدينار لمواجهة الصدمة الخارجية، وانخفاض قيمة الدينار مقابل الدولار الأمريكي والأورو، وأتساءل هنا ما مدى تأثير سعر الصرف هذا على معدل التضخم من جهة؟

ـ ثم ما مدى تأثير سعر الصرف والتضخم ذلك على القدرة الشرائية للمواطن لاسيما وأننا نعيش في هذه الأيام غلاء مشهودا في السلع على المستوى الوطني ونحن على أبواب انتخابات تشريعية هامة في الأيام المقبلة؟

ثم أتساءل في نفس الشأن:

ألم يحن موعد التفكير في طرح دينار جديد يكون أكثر قيمة مالية؟ ويُمكن الدولة من امتصاص بل والقضاء

على الأموال الطائلة وأستسمحكم لاستعمال مصطلح (الشكارة) التي لازالت خارج القنوات الرسمية؟!

سيدي الرئيس المحترم،

السيد محافظ بنك الجزائر،

زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل،

إن هذه التساؤلات تعبير مني عن انشغال عميق بالمصير المالي والاقتصادي لوطننا ولمواطنينا، ناتج عن إدراك لتعقيدات الظرف المالي والاقتصادي الحالي دوليا ووطنيا، وفي ظل ذلك وأنا مستوعب تماما لصعوبة المهمة الموكلة إليكم ـ السيد محافظ بنك الجزائر ـ لا يسعني إلا أن أتمنى لكم النجاح في إنجازها خدمة للوطن واستحقاقا لثقة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، في شخصكم.

شكرا لكم، سيدي الرئيس، زملائي الأفاضل، على فضل وكرم الإصغاء.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد رضا أوسهلة؛ الكلمة الآن للسيد جمال سعيد.

السيد جمال سعيد: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

سيدي الرئيس المحترم،

سيدي محافظ بنك الجزائر،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

باعتبار أن عائدات الدولة بالعملة الصعبة هي المؤشر الأساسي للتقييم الاقتصادي النقدي ما يجعل البنوك ـ وعلى رأسها وزارة المالية ـ بوضعية البحث عن الحلول الكفيلة بـ:

1ـ إنعاش أرصدتها من العملة الصعبة،

2ـ تشغيل الأموال المكدسة عند الغير،

3ـ إبقاء الأموال داخل الحدود بدلا من تهريبها إلى دول الجوار،

4ـ ضخ الأموال المحصلة في البناء المحلي هناك بدلا من توجيه الضرائب والرسوم المحصلة بولايات الشمال لبحث سبل تنمية ولايات الجنوب، المقصود طبعا خارج الجباية البترولية، فما هو حجم الأموال خارج الاستعمال في الجنوب الكبير وبالأخص ولايات أدرار وتمنراست وورقلة في ظل تنامي ظاهرة الهجرة نحو الشمال وضرورة التعامل معها لسد ثغرات العمالة المحلية على شاكلة ألمانيا مثلا؟

ففي ظل خروج الأموال بعد التحويل في الأسواق الموازية إلى الأهالي المهاجرين السريين، هنا سيدي الرئيس أفتح قوسا، وأعطي مثالا بسيطا: نعرف جيدا تواجد المغاربة ونشاطهم في البناء: بلاطة الأرض، البلاط، والخزف... حيث نجد مجموعات مكونة من ستة إلى سبعة أفراد وبطريقة غير قانونية، مدخول كل مجموعة حوالي 150 مليون سنتيم شهريا، فالسؤال: كم من مجموعة متواجدة في الجزائر وكيف يتم تحويل هذه الأموال ونحن نحس بتقهقر الدينار؟

ففي ظل خروج الأموال بعد تحويل الأسواق الموازية إلى الأهالي المهاجرين السريين دول الجوار، فماهي الإجراءات التي أقرتها السياسة المالية في إدارة النقد وتنظيم السيولة لتنظيم احتياجات القطاعات الاقتصادية هناك؟ ألم يحن الأوان كي تحل البنوك محل المضاربين في الجنوب الكبير من أجل السهر على تحويل العملات وتغطية أسواق الدول المجاورة وتأطيرها لجلب العملة الصعبة وعدم الاكتفاء بفكرة فتح بنوك في أوروبا وتعميمها لدول الجوار من أجل فتح آفاق الإستثمار بالدول الإفريقية المجاورة مثل: مالي، النيجر، بوركينافاسو، التشاد والسينغال...إلخ؟ وذلك تجسيدا لنتائج الملتقى الدولي لرؤساء المؤسسات المنعقدة مؤخرا بالجزائر.

ضرورة إدراج الميكانزمات لمراقبة حركة المواد المدعمة وذات الاستهلاك الأوسع من أجل وقف نزيفها للدول الإفريقية المجاورة، باعتبار أن هذه المواد مستوردة من دول الشمال، يبقى أداء الصناديق الخاصة أكبر هاجس من حيث ارتفاع ميزانيات تسييرها مستمرا لما يحمله من سوء تسيير وتبديد المال العام، يدعمه في ذلك عدم خضوعه للمراقبة المالية القبلية والمواكبة؛ شكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد جمال سعيد؛ الكلمة الآن للسيد علي جرباع.

السيد علي جرباع: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله

الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،

السيد محافظ بنك الجزائر،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة

أسرة الإعلام،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمته تعالى وبركاته.

بداية، أشكر السيد محافظ بنك الجزائر على عرضه المفصل والمستفيض الذي قدمه أمامنا وأغتنم هذه الفرصة لأتمنى له كل التوفيق في مهامه، على رأس هاته الهيئة الحيوية التي يشرف عليها، والشكر موصول للسيد رئيس مجلس الأمة، الذي أتاح لنا فرصة الاستماع للسيد محافظ بنك الجزائر، من أجل الاطلاع على حقيقة الوضع المالي والتطورات الاقتصادية والنقدية للبلد والذي سيسمح لنا ـ بلا شك ـ كبرلمانيين من الوصول إلى المعلومة والاطلاع عليها من مصدرها، وبالعودة إلى ما جاء في العرض المقدم أمامنا فإنه يمكن تسجيل ملاحظات أساسية ميزت الوضع المالي والاقتصادي للبلاد.

1ـ لقد تميز الوضع الاقتصادي خلال سنة 2015 والأشهر التسعة الأولى من سنة 2016 بالضعف والهشاشة وذلك لعدة اعتبارات موضوعية أهمها:

1ـ التراجع الحاد في أسعار النفط،

2ـ الملاحظ هو التآكل السريع لموارد صندوق ضبط الإيرادات والانهيار الحاد المسجل في احتياطي الصرف،

3ـ إنخفاض قيمة الدينار وارتفاع نسبة التضخم وتأثيرهما المباشر على القدرة الشرائية للمواطن.

السيد الرئيس، إن الوضع المالي للبلد هو نتيجة حتمية ومنطقية لتبعية الاقتصاد الوطني وارتباطه المباشر بمداخيل النفط، فأي اختلال أو صدمة تعرفها الأسواق النفطية يؤثر مباشرة على الوضع الاقتصادي والمالي للبلاد، ولست اليوم بصدد مناقشة البدائل الاقتصادية المتاحة لتجاوز هذا الوضع لأنني لست خبيرا اقتصاديا ولا مختصا بقدر ما أريد تسليط الضوء على بعض النقاط والملاحظات الواردة أو المستنتجة من التقرير السنوي للسيد محافظ البنك والتي أتمنى أن أجد لها إجابة.

ـ بالنسبة لتحرير سعر صرف الدينار، أو ما يعرف بقرار تعويم العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية وهو قرار اقتصادي متعارف عليه في حدود معلوماتي للحفاظ على التوازنات النقدية وامتصاص آثار الصدمة الإقتصادية التي عرفتها الأسواق الدولية، إلا أن المعروف عنه أيضا أنه حل مؤقت وذو آثار سلبية واضحة تتمثل أساسا في ارتفاع نسبة التضخم، وهو الوضع الذي يعرفه الدينار الذي فقد الكثير من قيمته، وكنتيجة حتمية لذلك نسجل ارتفاعا جنونيا في أسعار السلع، ما أثر بشكل مباشر على القدرة الشرائية للمواطن.

السؤال المطروح، ما هي الإجراءات التي يمكن لبنك الجزائر أن يتخذها للحد من ارتفاع نسبة التضخم المتزايد، وكذا إعادة التوازن للدينار مقابل العملات الأجنبية؟ دون الحديث للانشغال المتكرر الذي بقي يرواح مكانه منذ سنوات والمتمثل في المطالبة بترخيص نشاط مكاتب الصرف قصد القضاء على السوق الموازية للعملة والرفع من قيمة المنحة السياحية، أتساءل ألم يحن الوقت بعد لمراجعة قانون النقد والقرض؟ الذي أعتقد أنه قد تجاوزه الزمن وأصبح تعديله أكثر إلحاحا في ضوء المتغيرات التي تعرفها السوق المالية محليا ودوليا، وما هو دور بورصة الجزائر في السوق المالية الجزائرية؟ وهل لنا أن نعرف كبرلمانيين أولا ومواطنين قيمة العوائد المالية للودائع الجزائرية في البنوك الأجنبية وسندات الخزانة الأمريكية حسب ما يتداول في الصحف الوطنية وغيرها لقطع الشك باليقين؟ وما هو الدور الذي يمكن لبنك الجزائر أن يلعبه لمحاربة والحد من ظاهرة تهريب رؤوس الأموال؟ وهل للسيد محافظ البنك أن يضعنا في الصورة فيما يخص عملية القرض السندي الذي أطلقته الحكومة مؤخرا، وما هي نتائجه على الوضع المالي العام؟ وما هو المبلغ الذي تم تحصيله من العملية؟ وفيم تم توظيفه؟

السيد الرئيس، هذه بإيجاز بعض التساؤلات والملاحظات التي أردت أن أساهم بها؛ شكرا لكم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمته تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد علي جرباع؛ الكلمة الآن للسيدة رفيقة قصري.

السيدة رفيقة قصري: شكرا.

السيد الرئيس،

السيد محافظ بنك الجزائر،
زميلاتي، زملائي،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم.

أشكر السيد محافظ بنك الجزائر على هذا العرض المتعلق بالتطور الاقتصادي والنقدي لسنة 2015 وتوجهات السنة المالية 2016.

وتضمن هذا التقرير، المؤشرات المالية والنقدية التي ميزت سنة 2015، أذكر البعض منها:

ـ إنخفاض المعدل السنوي لأسعار النفط ب 47٪ مقارنة مع أسعار النفط لسنة 2014.

ـ إنخفاض إيرادات صادرات النفط من 58.5 مليار دولار في 2014 إلى 33 مليار دولار في سنة 2015، ثم إلى 27.6 مليار دولار في سنة 2016.

وبلغت الواردات في 2015، 53 مليار دولار مقابل 60 مليار دولار في 2014 وسجل مبلغ الواردات لسنة 2016، 49 مليار دولار.

تم انخفاض احتياطي الصرف من 176 مليار دولار في 2014 إلى 144 مليار دولار في سنة 2015 ليصل إلى 114 مليار دولار في سنة 2016.

وبلغ العجز في 2015 في الحساب الجاري لميزان المدفوعات نسبة 16.6٪.

وأيضا بلغ عجز الميزانية نسبة 15.4٪ في سنة 2015.

وتم اللجوء إلى صندوق ضبط الإيرادات لسد هذا العجز، وتواصل اللجوء إلى هذا صندوق لسد عجز ميزانية 2016، وأصبح رصيد هذا الصندوق الآن بمستوى 740 مليار دينار فقط.

وانخفضت في سنة 2015 قيمة الدينار بـ 22٪ مقابل الدولار و بـ 3.2٪ في سنة 2016.

ورغم الصدمة القوية التي عرفتها بلادنا منذ جوان 2014 إثر انخفاض أسعار النفط، لم ينهار النشاط الاقتصادي وهذا بفضل السياسات الرشيدة والادخارات المالية واحتياطات الصرف المعتبرة نسبيا، وهكذا بلغت نسبة النمو 3.8٪ في سنة 2015،

ـ وقدرت نسبة التضخم بـ 4.8٪،

ـ ونسبة البطالة بـ 11.2٪،

لدي بعض التساؤلات:

1ـ أشار هذا التقرير إلى فائض سيولة المصارف على مستوى البنوك سنة 2015، وساهم هذا الفائض في الحصول على القروض في فائدة المستثمرين أو الأسر دون اللجوء إلى إعانة بنك الجزائر، هل ستتغير هذه الوضعية في المستقبل؟

2ـ ذكر في هذا التقرير أن المنظومة البنكية متكونة من 29 بنكا، من بينها 6 بنوك عمومية و 14 بنكا خاصا برأس مال أجنبي، ووصل عدد الوكالات البنكية العمومية المنتشرة عبر الوطن إلى 1123، أعتبر أن هذا العدد غير كافي ولا يواكب التطور الديموغرافي والاقتصادي الذي تعرفه البلاد، لماذا لم يعزز انتشار وكالات بنكية عمومية أخرى خاصة في الأحياء الجديدة في ضواحي العاصمة، مثلما نراه مثلا فيما يخص مراكز البريد أو البنوك الخاصة؟

3ـ أشار هذا التقرير أن نسبة المعاملات المصرفية باستعمال البطاقة الإلكترونية بلغت 15٪ فقط في سنة 2015، هل من المرتقب أن يعزز استعمال هذه الوسائل الحديثة في التبادلات المصرفية، علما أن عصرنة القطاع البنكي والمصرفي من أولويات مخطط عمل الحكومة، وما هي العراقيل التي أدت إلى بطء وتيرة عصرنة القطاع المصرفي والبنكي؟

أنوه بالجهد المبذول من طرف السيد محافظ بنك الجزائر ومساعديه في إعداد هذا التقرير الذي تضمن معطيات دقيقة وتحاليل موضوعية وعدة توصيات لإعطاء قفزة نوعية للاقتصاد الوطني وللخروج من التبعية للمحروقات، وتصب هذه التوصيات في نفس الاتجاه الذي تضمنته مناقشات قوانين المالية المتتالية، أذكر منها:

ـ تعزيز دور الدولة في الضبط والرقابة.

ـ التحكم أكثر في التسيير والإنفاق العام.

ـ التحكم في الجباية من أجل توسيع الوعاء الجبائي.

ـ مكافحة الغش الضريبي والتهريب بكل أنواعه وخاصة تهريب العملة الصعبة.

ـ التقليص من الواردات ورفع الصادرات خارج المحروقات بتنويع الاقتصاد والاستثمار المنتج الخلاق للثروة.

ـ تنظيم الأسواق، ومحاربة المضاربة، والأسواق الموازية.

ـ إعادة النظر في التحويلات الاجتماعية في فائدة الفئات المعوزة فقط.

ـ تغيير النمط الاستهلاكي للمواطن بالتوعية والتحسيس في محاربة التبذير.

كل هذا يصب في نفس الاتجاه المتخذ من طرف الحكومة من خلال تطبيق النمط الاقتصادي الجديد المعلن عنه مؤخرا، والذي جاء بمنظور استباقي طويل المدى تنفيذا لتوجيهات فخامة رئيس الجمهورية.

في الأخير أتمنى التوفيق لكل الفاعلين الذين يريدون الخير للبلاد وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة رفيقة قصري؛ الكلمة الآن للسيد نور الدين بالأطرش.

السيد نور الدين بالأطرش: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم ثم الصلاة على خاتم الأنبياء والمرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد محافظ بنك الجزائر،

زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل،

أسرة الإعلام،

أيها الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إستمعنا بالفعل قبل قليل ما تداول على لسانكم السيد محافظ بنك الجزائر بملخص حول التطورات المالية والنقدية لسنة 2015 وتوجهات السنة المالية 2016 في ظرف استمرار الصدمة الخارجية، وأنا أستمع إليكم بإسهاب لما تداول على لسان ـ السيد محافظ البنك ـ ربطت ذلك بما أعلنته الحكومة الجزائرية عن نموذج اقتصادي جديد يمتد على ثلاث مراحل والذي أعلنته في يوم 10 أفريل المنصرم.

أقول إذن أعلنت عن نموذج اقتصادي يمتد على ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: وهي مرحلة الإقلاع، تمتد من سنة 2017 إلى سنة 2019.

المرحلة الثانية: وهي المرحلة الانتقالية وتمتد من 2020 إلى 2025.

أما المرحلة الثالثة: فهي مرحلة الاستقرار والمواءمة وتمتد من 2025 إلى 2030؛ ولأن الإصلاح المالي والجبائي هو جوهر هذا التحول الضروري والمصيري فما هي الإصلاحات البنكية والإجراءات العملية في المنظومة البنكية من أجل منح فرصة النجاح لهذا النموذج الاقتصادي الجديد؟

2ـ السيد المحافظ، هناك بنوك أجنبية فتحت أبوابها هنا في الجزائر، فلماذا لا يكون لنا نحن أيضا بنوك في الخارج تسمح بتدفق أموال الجالية فيها؟

3ـ السيد المحافظ، وما يحز في نفسي وربما مايحز في نفوس كل الجزائريين، أنا أقول دائما من هذا المنبر أو من آخر، ولا أريد مقارنة الجزائر بدول أخرى، ولكن الظرف يدفعني إلى ذلك مثلا: الدول المجاورة اقتصادها هش وعملتها مرتفعة مقارنة بعملة الدينار الجزائري، وربما تقولون في أية لحظة من اللحظات أن هناك سياحا يتوافدون على هذه البلدان ونظرا لتداول هذه العملات يجعل هذه الأموال متوفرة، ولكنني أقول لكم أيضا بأن هناك دولا محطمة اقتصاديا وهي إفريقية محطمة اقتصاديا وسياحيا وأموالها أو عملتها مرتفعة مقارنة بعملة الدينار الجزائري، وبالتالي أقول ـ السيد محافظ بنك الجزائر ـ ما موقع البنك الجزائري من كل هذا؟

شكرا على كرم إصغائكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد نور الدين بالأطرش؛ الكلمة الآن للسيدة لويزة شاشوة.

السيدة لويزة شاشوة: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد محافظ بنك الجزائر،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الصحافة والإعلام،

السلام عليكم.

بداية، أشكر السيد محافظ بنك الجزائر على العرض الذي تقدم به أمامنا وما جاء فيه من أرقام ومؤشرات ومعطيات حول تطور الوضعية الاقتصادية والنقدية لبلادنا خلال سنة 2015، وتوجهات السنة المالية 2016؛ وهي فعلا فرصة مواتية لتنويرنا بحقائق الاقتصاد الوطني عموما لبلادنا وتطور السياسة المالية على وجه الخصوص في ظل الراهن الاقتصادي والمالي العالمي.

ففي هذا السياق من النمو الاقتصادي العالمي البطيء والمنكمش، واصلت التجارة الخارجية هي الأخرى تباطؤها، وانخفضت أسعار المواد الأولية في الأسواق العالمية بشكل حاد؛ حيث إنهارت على وجه الخصوص أسعار النفط بمقدار النصف تقريبا، في المتوسط على مدار السنة.

في حين بقيت السياسات النقدية في البلدان المتقدمة، متكيفة جدا مع تلك الأوضاع، ولكن ـ عموما ـ مواتية لقوة الدولار الأمريكي، العملة الغالبة للتبادلات التجارية العالمية.

وتجدر الإشارة إلى أن أسعار المواد الغذائية الأساسية استمرت هي أيضا في الانخفاض، وهو أمر مواتي لبلدنا باعتبار أن الجزائر تستورد معظم احتياجاتها من هذه المنتجات.

سجلت المبادلات التجارية العالمية معدل نمو قدره 2.8٪ في عام 2015، وهي نسبة منخفضة عن نسبة النمو، وهو مايعني أن التجارة الدولية لم تعد هي قاطرة الاقتصاد العالمي.

في بلادنا، تمثل سنة 2015 بداية بوادر الأزمة، والكشف عن ضعف اقتصادنا أمام الصدمات الخارجية، لأن معظم عائداتنا بالعملة الصعبة (من 95 ٪ إلى 98٪) والإيرادات الجبائية تقريبا 60٪ آتية من المحروقات، هذا ما جعل انخفاض المداخيل بما يقارب 60٪ ابتداء من جوان 2014، ما يشكل صدمة إلى حد كبير للاقتصاد الوطني، وذلك أساسا على المالية العمومية والحسابات الخارجية.

إن العجز في الميزانية تضاعف إلى أكثر من مرتين في عام 2015 ليصل إلى 15.4٪ من الناتج الداخلي الخام، مما اضطر السلطات العمومية إلى اللجوء إلى الاقتطاع من موارد صندوق ضبط الإيرادات للسنة الثانية على التوالي بنسبة وصلت إلى 53٪ في نهاية سنة 2014.

وبالمثل، فإن عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات قد تضاعف بأربع مرات تقريبا، حيث انتقل من 4.4٪ إلى 16.5٪ من الناتج الداخلي، مدفوعا بالعجز في الميزان التجاري، وبالتالي اللجوء إلى الاقتطاع بشكل كبير من احتياطات الصرف التي شهدت انخفاضا محسوسا من 178 مليار دولار في نهاية سنة 2014 إلى 144 مليار دولار في أواخر سنة 2015.

ونتيجة لانخفاض احتياطات الصرف ومرونته، عرف الدينار تدهورا منقطعا لقيمته أمام الدولار وإلى حد أقل أمام الأورو؛ مع العلم أن الدولار قد ارتفع في السوق الدولية أمام معظم العملات.

لقد تجسدت الصدمة النفطية لفترات طويلة في انخفاض قيمة صادرات المحروقات في عام 2015، بنسبة 43.4٪، في ظل انخفاض بسيط في الكميات المصدرة (– 0.3٪).

وبالفعل، فقد انتقلت صادرات المحروقات من 58.46 مليار دولار في سنة 2014 إلى 33.08 مليار دولار فقط.

كما انخفضت وتراجعت الصادرات غير النفطية خارج المحروقات في عام 2015، حيث بلغت 1.48 مليار دولار مقابل 1.67 مليار دولار في سنة 2014.

إن انهيار أسعار النفط، وتفاقم العجز في الميزانية وميزان المدفوعات وتوسع فارق التضخم بين الجزائر وشركائها التجاريين الرئيسيين، في ظل انخفاض كبير لقيمة العملات لبلدان هؤلاء الشركاء التجاريين مع الجزائر مقابل الدولار الأمريكي، جعل الدينار الجزائري يستمر خلال عام 2015 في تدهور قيمته مقابل العملات الرئيسية. وهكذا، فإن سعر معدل صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي، انتقل من 80.57 دينار للدولار الواحد في عام 2014 إلى 100.46 أي بنسبة انخفاض في قيمته التي تقدر بـ 19.81٪.

ومع ذلك، لم تنخفض قيمة الدينار، في المعدل السنوي، إلا قليلا أي بنسبة (4.07٪) مقابل الأورو، منتقلا من 106.91 دينار مقابل الأورو الواحد في سنة 2014 إلى 111.4 دينار للأورو الواحد في عام 2015.

وبعد تفحص التقرير الذي تم توزيعه علينا، تكونت لدي بعض التساؤلات والاستفسارات، التي أكتفي بذكر البعض منها على النحو التالي:

1ـ ألا يعد انخفاض أسعار المنتجات الغذائية الأساسية، التي تعتبر الجزائر من أهم البلدان المستوردة لها، إلى جانب ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي سببا في انخفاض فاتورة الواردات؟ وبعبارة أخرى هل نحن أمام اختلال غير مفهوم لبنية الواردات؟

2ـ ألا يعد الانخفاض المستمر للناتج الداخلي الخام خارج المحروقات منذ سنة 2014، وهو اتجاه مؤكد كذلك بالنسبة لعام 2016 بمثابة ناقوس إنذار لتسريع وتيرة الإصلاحات الهيكلية قصد تنويع أكبر لاقتصادنا؟ مع العلم أنه جاء في التقرير أن سعر الصرف لا يمكن أن يكون

متغير التعديل الوحيد، وهناك حاجة ماسة أيضا إلى بذل جهود موازية لضبط المالية العمومية والقيام بالإصلاحات الهيكلية لتنويع الاقتصاد وزيادة الصادرات غير النفطية.

3ـ أما بالنسبة للتضخم، ألا تعتقدون أن استرجاع زيادته يكمن أساسا في التأثير المتخلف عن انخفاض قيمة الدينار في عامي 2013 و 2014؟

4ـ ونحن نلاحظ أن القروض الموجهة للإقتصاد تتزايد باستمرار، في حين أن تنويع الاقتصاد يتخلف عن إعطاء علامات تجسيده من حيث الناتج الداخلي الخام وخلق فرص للعمل، أين يكمن المشكل؟ هل هي طبيعة الاستثمارات الممولة، أم مجرد حجم التمويل الذي يبقى غير كاف؟

5ـ نلاحظ أنه على الرغم من استقرار الكتلة النقدية م^2، فقد تقلصت العملة الخام المتداولة بشكل ملحوظ، هل هو نمو القطاع غير الرسمي والموازي؟

6ـ لقد أشار التقرير إلى أنه في نطاق سعر يتراوح بين 55 و 60 دولارا للبرميل، قد يضعف بسرعة مركز الوضعية المالية الخارجية للجزائر، خصوصا أن مستوى الواردات لا يزال مرتفعا، وهو عامل لحدوث خطر إضافي محتمل إلى ميزان المدفوعات الخارجية على المدى المتوسط؛ ويبدو أيضا أن الاتجاه الحالي يتوجه نحو سعر يتراوح بين 50 و 60 دولارا للبرميل خلال سنتي 2017 و 2018، ما هو الخطر الذي يتهددنا في هذه الحالة؟

أختم بهذا مداخلتي، شكرا لكم على كرم الإصغاء.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة لويزة شاشوة؛ الكلمة الآن للسيد موسى تمدارتازة.

السيد موسى تمدارتازة: شكرا سيدي الرئيس.

سيدي الرئيس،

سيدي محافظ بنك الجزائر والوفد المرافق له،

أخواتي، إخواني أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

سلام الله عليكم،

بعد قراءة ما يخص التقرير السنوي لمحافظ بنك الجزائر وسماعه اليوم في مجلسنا الموقر، نلتمس خطابا مباشر وصريحا يختلف مع الخطابات الديماغوجية السابقة، في ظل اقتصاد وطني مبني أساسا على المحروقات، الذي أنتج وضعا اقتصاديا واجتماعيا صعبا جدا.

وهذا الأخير (أي الوضع الاقتصادي والاجتماعي) قد يزعزع الأمن الوطني في غياب إرادة سياسية وتغييرات جذرية وعميقة.

وكذلك إذا لم تؤخذ في الحسبان التركيبة الديمغرافية نسبة النمو سنتجه ربما إلى نزاعات اجتماعية حادة.

السيد الرئيس، السيد محافظ بنك الجزائر،

كل هذا يتطلب أخذ قرارات شجاعة في ظل الشفافية، وخطابا مبنيا على الحقيقة لتفادي فشل السياسات الاقتصادية المستقبلية.

بعيدا عن لغة الأرقام، أقول للسيد محافظ بنك الجزائر وأستفسره عن بعض التساؤلات:

أولا: لماذا لم يقدم هذا التقرير حول التطورات الاقتصادية والنقدية في البلاد أمام مجلسنا قبل مناقشة قانون المالية لسنة 2017؟

ثانيا: لماذا البنوك التجارية لم تنجح ولم تستطع جمع الأموال المكتنزة وأين يكمن الضعف أو الخلل؟

في حين الكتلة النقدية التي كانت بنسبة 26.7٪ سنة 2014 أصبحت بنسبة 32.3٪ سنة 2016.

ألا يعني ـ السيد المحافظ ـ هذا الوضع عدم نجاعة العفو الجبائي الذي خصّ به المتعاملون غير الرسميين؟ ألا يعني هذا عدم نجاعة النظام البنكي الذي يحتاج لإصلاحات والذي يناقض تفاؤل الحكومة حول هذا العفو الجبائي؟

السيد الرئيس، السيد محافظ بنك الجزائر،

ثالثا: حسب تقرير السيد محافظ بنك الجزائر فإن احتياط الصرف الذي كان يقدر بـ 178 مليار دولار سنة 2014 أصبح 144 مليار دولار سنة 2015، وبلغ 114.1 مليار دولار أواخر ديسمبر 2016.

الإنخفاض الملحوظ بين سنتي 2015 و 2016 يقدر بـ 29.9 مليار دولار، الذي أدى إلى النقص في صندوق ضبط الإيرادات الذي قد سيذوب ـ وهذا ما لا نتمناه ـ ذوبان الثلج تحت الشمس في السنوات الثلاث القادمة.

هل يعتبر تدهور سعر البترول هو السبب الرئيسي في هذه الوضعية أم هناك أسباب أخرى منها سوء التسيير والاختلاسات وغياب نظرة استشرافية طويلة المدى؟

رابعا ـ لا نستطيع مناقشة تقرير بنك الجزائر دون التطرق

إلى وضعية العملة الوطنية أي الدينار، باعتباره أحد مؤشرات السيادة الوطنية لأن تدهور الدينار مرتبط بالنقص في احتياط الصرف، لأن قيمة عملة ما وكذا الدينار تكمن في الثقة والاقتصاد المنتج.

اقتصادنا كما نعلم كليا هو اقتصاد الريع أساسا الذي يعكس القوانين الأساسية الاقتصادية المعمول بها بحيث كل تدهور يحفز الاستيراد، لماذا نشاهد العكس في بلادنا؟

خامسا: ألم يحن الأوان لإيجاد ميكانزمات تطهير سوق العملة الصعبة الموازي وغير الشرعي الذي يهدد التوازنات الاقتصادية الكبرى للبلاد؟ لأن السوق الموازي لم ولن يسيطر فقط على الدينار بل يسيطر بصفة قوية حتى على العملة الصعبة، بحيث يلجأ المتعاملون الجزائريون وكذا الأجانب إلى السوق الموازي لتمويل وتسيير مشاريعهم ومؤسساتهم في ظل ضعف الدولة في تسييرها لهذا الملف منذ سنوات عديدة، وكما كان من المفروض استيراد العملة الصعبة لكن نشهد العكس، فنحن نصدر العملة الصعبة، فبدلا من أن نكون البلد الذي يتلقى العملة نحن بلد نصدرها والأهم في هذا أن المشكلة لازالت قائمة منذ عدة سنوات.

السيد الرئيس، السيد محافظ بنك الجزائر،

ألم يحن الوقت للتصدي لهذه الظاهرة؟

وفي الأخير لا نستطيع الحديث عن نموذج اقتصادي جديد دون سياسة اقتصادية ونقدية جديدة وناجعة، وهذا في ظل إصلاحات هيكلية عميقة وكل هذا: بالحكم الراشد، القضاء على البروقراطية، تنويع الاقتصاد وإصلاح المنظومة المالية الوطنية؛ هذه هي الوطنية الحقيقية التي تهدف إلى تحقيق أمن وطني وقومي ومزيد من العدالة الاجتماعية وتكريس دولة الحق والقانون والتصدي لكل الصدمات المحتملة بديمقراطية القرار الاقتصادي وشكرا ثنميرت .

السيد الرئيس: شكرا للسيد موسى تمدارتازة؛ والكلمة الآن للسيد بشير شبلي.

السيد بشير شبلي: شكرا سيادة الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد محافظ بنك الجزائر المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سيدي رئيس مجلس الأمة، السيد محافظ بنك الجزائر، على الرغم من أن هذا التقرير يمتاز بتقنيات ومفاهيم معقدة تحتاج حقيقة إلى مختصين في الميدان الاقتصادي والتسيير والمحاسبة والمالية، إلا أنه ومن خلال قراءتنا الأولية تمكنا من تسجيل بعض التساؤلات والملاحظات، نرجو من السيد محافظ بنك الجزائر الإجابة عليها.

وتتمثل في:

1ـ ما هي الإجراءات المتخذة من طرف هيئتكم الموقرة من أجل ضبط سياسة ناجعة في تسيير الوضع المالي الذي تمر به البلاد والحفاظ على استقرار عملة الدينار التي انهارت إلى أدنى مستوى بشكل رهيب، وهذا منذ اعتمادها عملة وطنية سيادية سنة 1964، وأصبح الدينار الجزائري من أرخص العملات على المستوى العالمي مما أدى به دون شك إلى التأثير السلبي على القدرة الشرائية للمواطنين بارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية وغيرها؟

2ـ ما هي الإجراءات التي ترونها كفيلة بتنظيم السوق السوداء للعملات الأجنبية التي تعرف عملية تهريب وتحويل الأموال بعيدا عن رقابة السلطات العمومية؟ ومتى يكون تأطيرها بفتح مكاتب صرف العملات الأجنبية التي أقرتها الحكومة سابقا؟

شكرا سيادة الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بشير شبلي؛ الكلمة للسيد عبد القادر شنيني.

السيد عبد القادر شنيني: بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس المحترم،

السيد محافظ بنك الجزائر،

زميلاتي، زملائي،

رجال الصحافة،

السلام عليكم.

سيدي الرئيس، تكديس المال لا يعني الغنى، التقرير الذي هو بين أيدينا دليل على التطورات الاقتصادية والمالية

للبلاد؛ يعد تقريرا شاملا حاملا مرة أخرى في طياته صدمة انهيار أسعار المحروقات بعدما كانت الجزائر تعيش من ريع هذه النعمة.

لولا الادخار الخارجي للعملة الصعبة من خلال السياسة الرشيدة، لفخامة رئيس الجمهورية، والادخار الداخلي للدينار لكانت الأزمة أكثر كارثية على البلاد، بل بالعكس، عكس ذلك سمح لنا بنمو إيجابي، مرتفعا بنقطة واحدة مقابل السنوات الفارطة.

سيدي الرئيس، التطور الاقتصادي مرهون بالتطور النقدي، كما يخضع لظروف التسيير البنكي؛ طيلة تاريخها المجيد، عرفت الجزائر اقتصادا وعملة وطنية قوية أثناء العهد العثماني، كان السلطاني ونصف السلطاني ينافسان العملات الأخرى الخارجية، وفي سنة 1964 تاريخ ظهور الدينار، كان الدينار يقابل الفرنك الفرنسي و 4.93 دينار مقابل الدولار الواحد، والقيمة الذهبية تقدر بـ 180 ميلغرام ذهبية، بعدما أسند إصدار النقود في نفس السنة إلى بنك الجزائر وأصبحت الدول تقاس بقدرة العمل وتطور الاقتصاد بدلا عن القيمة الذهبية، دور بنك الجزائر ارتقى إلى الرقابة ودوران النقود حسب تطور الاقتصاد مراعيا كذلك طلبات القروض، لكن ما لاحظناه قبل 2015 ومن خلال التقرير أن البنوك الجزائرية كانت مستودعا لمبالغ غير مستعملة، في نظري كان ذلك راجعا إلى القروض ثقيلة الأعباء مشجعة بريع المحروقات الذي نتج عنه سباق في بناء اقتصاد مبني على صناعة وزراعة قويتين، لنصل إلى سنة 2015 بتضخم يعادل 4.8٪ بعد ركود في السنوات السالفة، صندوق ضبط الإيرادات في تآكل، تقليص باهظ لمدخراتنا للعملة الصعبة، وانزلاق رهيب لقيمة الدينار حيث وصل إلى 40٪ أمام الدولار الواحد، مما يدفعنا ـ سيدي الرئيس ـ إلى طرح أسئلة كثيرة على محافظ بنك الجزائر الراعي الأول لتسيير الكتلة النقدية، والحليف لدفع عجلة التنمية عن طريق القروض.

ـ ما هي الاستراتيجية المتخذة من طرفكم في ظل السياسات النقدية العالمية، حيث تراجعت أعباء القروض بكثير لتصل إلى 3٪ في الخارج؟

ـ المؤشرات الاقتصادية الكبرى للبلاد متدنية؛ ما هي كيفية استيعاب الأوراق النقدية المخزونة في البيوت، ومكافحة التداول نقدا أثناء العملية التجارية والأسعار الملتهبة التي تؤثر مباشرة على قيمة الدينار، في الوقت الذي تشهد فيه الجزائر صحوة صناعية وآفاقا واعدة؟

وفي الأخير، سيدي الرئيس، أتمنى أن يصبح مثل هذا اللقاء مع محافظ بنك الجزائر عادة، الشيء الذي يسمح لنا لا محالة أن نطلع على الصحة المالية للبلاد، والذي يسمح لنا بمواكبة النمو الاقتصادي ووسيلة لوضع ميزانية شفافة.

سيدي الرئيس، مفتاح المستقبل هو معرفة الماضي والتدبير يثمر التسيير، والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر شنيني؛ الكلمة الآن للسيد صالح ڤوجيل.

السيد صالح ڤوجيل: شكرا سيدي الرئيس المحترم.

أخواتي، إخواني أعضاء مجلس الأمة،

السيد محافظ بنك الجزائر المحترم،

دون مقدمات أدخل مباشرة إلى سؤال حول السوق الموازي للنظام الاقتصادي، ما هو تأثيره؟ وما هو مستواه حول الاقتصاد الوطني؟

هذا سؤال يحتاج جوابا حتى نحدد المواقف، لأن انعكاسه الاقتصادي الموازي، ولما نتكلم عن العملة الصعبة ومصدر النشاط الذي نشاهده حولها هو الاقتصاد الموازي وهو الخطر الذي نخشاه أن يمتد إلى الميدان السياسي، لأننا إذا لم نتحكم في الاقتصاد الوطني القرار السياسي والميدان الاقتصادي للجزائر يكونان ضعيفين، فقد حان الوقت ـ ونحن في مرحلة دقيقة والتقلبات العالمية التي مست الميدان المالي والاقتصادي ـ لكي نضمن استقرار البلاد ويجب أن ندرس ونناقش جانب الاقتصاد الموازي في كل المستويات، وأن نحدد المسؤوليات حتى نجد حدا لهذا التوسع في الميدان الاقتصادي وفي الميدان السياسي.

مرة أخرى ـ شكرا سيدي الرئيس ـ والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد صالح ڤوجيل؛ الكلمة الآن للسيد عبد الكريم قريشي.

السيد عبد الكريم قريشي: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف

المرسلين.

معالي رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الفاضل محافظ بنك الجزائر المحترم،

زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته وبعد؛

اسمحوا لي معالي الرئيس، في بداية تدخلي هذا أن أتقدم بالشكر للسيد محافظ بنك الجزائر على التقرير السنوي الذي قدمه حول التطورات الاقتصادية والنقدية في البلاد، والذي أوضح فيه المحطات التي مر بها الاقتصاد الوطني خلال سنة 2015، والتأثيرات القوية لانخفاض أسعار البترول وكذا التوجهات للسنة المالية 2016.

السيد الرئيس، السيدات والسادة، أوضح التقرير أن ما وقع كان حتمية لما شهده الاقتصاد العالمي من تباطؤ لانخفاض أسعار المواد الأولية وخاصة البترول، وتزامن ذلك مع انخفاض قيمة الدولار الأمريكي مقابل الأورو، ونظرا للاعتماد الشبه الكلي لاقتصادنا على صادرات المحروقات ونظرا لانخفاض هذه الأخيرة في الأسواق العالمية، أثر هذا على مستوى المالية العامة، حيث بلغت الجباية البترولية 2273.5 مليار دينار سنة 2015، مقابل 3388.5 مليار دينار سنة 2014.

وبالمقابل ارتفاع النفقات العمومية التي انتقلت من 6995.7 مليار دينار في سنة 2014 إلى 7656.3 مليار دينار خلال سنة 2015.

وهذا ما أدى إلى الاقتطاع من موارد صندوق ضبط الإيرادات الذي بدوره انتقل إلى 4408.5 مليار دينار في نهاية 2014 إلى 2072 مليار دينار في سنة 2015، أي تآكل 53٪ خلال سنة واحدة.

وبالرغم من انخفاض النفقات العمومية مع نهاية 2016 والتي بلغت 7303.8 مليار دينار بالمقارنة مع المستوى المسجل سنة 2015 المقدرة بـ 7856 مليار دينار، إلا وأنه وللأسف الشديد واصلت إيرادات الجباية البترولية انخفاضها حيث بلغت 1805.4 مليار دينار سنة 2016 مقابل 2273.5 مليار دينار في نهاية سنة 2015 كما سبق ذكره مما ضاعف تآكل صندوق ضبط الإيرادات ببلوغه 744 مليار دينار.

وانطلاقا مما سبق وفي ظل نقص الإيرادات عملت الحكومة على خفض فاتورة الاستيراد دون أن تصل إلى المستوى المرجو في ظل تدني مستوى الإنتاج خارج قطاع المحروقات، وكذا الاعتماد على السلع الأجنبية في جميع القطاعات، ولاسيما المواد الغذائية والصيدلانية والصناعية وغيرها، وتحسبا لكل ما من شأنه أن يضاعف من حدة هذه الأزمة يتوجب علينا التأكيد على ما يلي:

1ـ ترشيد الإنفاق العمومي باستخدام آليات السياسة الضريبية والسياسة النقدية والسياسة الاقتصادية، وكذا محاربة الغش في الفوترة وتهريب العملة الصعبة والسلع الاستهلاكية المدعمة.

2ـ التبني الفعلي لخيار استراتيجية التنويع والتنوع والتركيز على قطاعات متنوعة كالصناعة والسياحة والفلاحة والطاقات المتجددة.

3ـ الاستثمار في رأس المال البشري ومرافقة متطلبات الأسواق الجديدة.

4ـ تطوير الثقافة المقاولاتية خصوصا لدى الشباب وخريجي الجامعات والتكوين ودعم الإبداع والابتكار وتثمين البحوث العلمية ووضعها في خدمة الاقتصاد الوطني.

5ـ تحسين المناخ الاستثماري والاقتصادي والاجتماعي الملائم لترقية المؤسسات في القطاعات المنتجة.

6ـ مراعاة خصوصية التنوع الجغرافي والمناخي عبر التراب الوطني بهدف توظيفها للعبور نحو اقتصاد متنوع وخلاق.

7ـ المواصلة في نهج إنشاء وتطوير البنية التحتية والهياكل القاعدية كشبكة الطرقات، السكة الحديدية، الطرق السيارة، السكن، السدود، شبكة المياه وشبكة توزيع الكهرباء والغاز، باعتبارها الدعامة الأساسية لبناء اقتصاد قوي ومتنوع.

8ـ تنوع آليات المعاملات المالية والبنكية وإضفاء الشفافية، وتطوير سوق مال حقيقي يمكن من خلاله استقطاب السيولة من السوق الموازية وإعادة استثمارها في الدورة الاقتصادية.

9ـ ضبط وتنظيم السوق النقدية بمواجهة الارتفاع الجنوني في اقتصاد العملات الصعبة في الأسواق الموازية، وبهذا ومن خلال تنوع اقتصادنا ووفقا لما جاء

في النموذج الجديد للنمو الاقتصادي المصادق عليه من قبل مجلس الوزراء في جويلية 2016، والذي نشر اليوم في إحدى الجرائد الوطنية، والذي يرتكز على ثلاث مراحل ذكرها زميلي السيد بالأطرش ولا مجال لإعادتها.

إنطلاقا من كل هذا آمل أن تجد كل هذه الأفكار أوالنموذج طريقه للتسيير على أرض الواقع، خاصة وأنه قد ظهرت بعض ملامحه في قانون المالية لسنة 2017.

نتمنى أن تتجسد هذه الأفكار وهذا النموذج الاقتصادي الجديد، وشكرا لكم على حسن الإصغاء والمتابعة والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الكريم قريشي؛ الكلمة الآن للسيد عمار ملاح.

السيد عمار ملاح: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد المحترم، رئيس مجلس الأمة،

السيد محافظ بنك الجزائر،

أخواتي، إخواني بمجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

تحية واحترام وبعد؛

لقد تسلمنا الملخص حول تقرير محافظ بنك الجزائر، وحول التطورات الاقتصادية والنقدية في البلاد، وليس لدي أي تعليق على ذلك؛ لكن لابد أن نتحمل هذا الواقع الحالي ونبتعد عن كل تهويل، ولا ننسى في الماضي البعيد حين بلغ سعر البرميل من البترول تسعة (09) دولارات، وهذا ما أدى بنا إلى الاستدانة من(FMI) ولا ننسى أيضا ما عانته البلاد من هذه الديون، لكن في الأخير كان الحل النهائي لهذه الديون بقرارات السيد رئيس الجمهورية.

سؤالي الوحيد بهذه المناسبة:

لماذا لم تنجز كل المشاريع الكبرى في ولاية باتنة، وقيل لنا إنها مجمدة إلى أجل آخر؟

سابقا طرح هذا التساؤل في مجلس الأمة على السيد وزير المالية، وكان رده أن هذه المشاريع مجمدة.

لكن متى ينتهي هذا التجميد، إنه طال كثيرا؟

كل سكان ولاية باتنة ينتظرون ويتساءلون متى يشرع في الإنجاز؟ للذكر إليكم هذه المشاريع الكبرى:

1ـ المستشفى الجامعي في مدينة باتنة (CHU).

2ـ السكة الحديدية بين الجامعتين: باتنة (1) وباتنة (2) في سديس، طول السكة 20 كلم لنقل الطلبة،

حاليا الجامعتان تضمان (70) ألف طالب، إحصاء سنة 2011.

3ـ ملعب كرة القدم 50.000.

4ـ الترام لمدينة باتنة.

5ـ الطريق السيار للهضاب، وضع له سابقا حجر الأساس وتقرر إنجاز الشطر الأول (102 كلم بين باتنة وخنشلة) لكن في النهاية لا شيء.

أتمنى أن يكون الرد واضحا عن هذه التساؤلات ولكم منا جزيل الشكر، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عمار ملاح؛ الكلمة الآن للسيد بوحفص حوباد.

السيد بوحفص حوباد: بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس المحترم،

السيد محافظ بنك الجزائر المحترم،

زميلاتي، زملائي المحترمون،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم.

كما تعرفون فإن السياسة النقدية والمنظومة المالية تعتبران من الركائز الأساسية لاقتصاديات الدول، فهما القلب النابض والمحرك الأساسي للمعاملات المصرفية والحركة التنموية، وكلما كانت السياسة النقدية والمالية مضبوطة كلما كان الاقتصاد متوازنا والنمو متصاعدا.

سيدي الرئيس،

بعيدا عن الأرقام والإحصائيات والنسب المئوية والمؤشرات المقدمة لنا فإن الأزمة المالية العالمية كانت نتائجها وخيمة وآثارها صادمة على الاقتصاد الجزائري بصفة عامة، والموازنة السنوية بصفة خاصة، على اعتبار أن الجباية البترولية هي المورد الأساسي للدولة، ولولا صندوق ضبط الإيرادات المعتمد من قبل فخامة رئيس الجمهورية، لكانت النتائج والآثار أكثر خطورة من ذلك، وإن هذا الصندوق

امتص الصدمة الخارجية وأعطى فرصة للحكومة للاعتماد عليه لحلحلة الوضع الصعب وتسيير الأزمة بصورة معتدلة، ومكنت الحكومة من فرض إجراءات وقائية وآليات تقشفية تماشيا والمرحلة.

وعليه فإنني أوصي بما يلي:

1ـ البحث عن وسائل وبدائل أخرى لتدعيم الخزينة العمومية، بالاعتماد على الفلاحة والسياسة وتشجيع الاستثمار المنتج للثروة.

2ـ تنظيم الأسواق الموازية.

3ـ فتح مكاتب لصرف العملة الصعبة بطريقة منظمة تكون فائدتها مزدوجة للحكومة، للبائعين وللمستثمرين.

4ـ عصرنة الإجراءات والمعاملات البنكية للتعامل بسهولة أكثر مع الزبائن.

5ـ ترشيد النفقات العمومية وإلغاء المهرجانات الثقافية والغنائية أو إعطائها للقطاع الخاص.

6ـ إستبدال الأوراق النقدية الحالية المتداولة في السوق لإجبار أصحاب الأموال المكدسة خارج البنوك لتقييم الكتلة النقدية.

وشكرا والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بوحفص حوباد؛ الكلمة الآن للسيد زوبير طوافشية.

السيد زوبير طوافشية: شكرا سيدي الرئيس المحترم، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد محافظ بنك الجزائر المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

اسمحوا لي ـ سيدي الرئيس ـ بهذا التدخل الذي أردته مختصرا، ولاسيما وأن ما ورد في التقرير السنوي 2015 بعنوان التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الذي أعده بنك الجزائر، المتمثل في أرقام ومؤشرات مالية واقتصادية تقنية، فالتقرير قد تعرض لها بالتفصيل، وإنما أردت أن أشير إلى بعض العوامل في السياق والتي تؤثر سلبا على الوضع الاقتصادي والمالي لبلادنا، فهي عوامل داخلية وليست خارجية ولا يمكن التحكم فيها دائما.

فعلا، عرف الوضع الاقتصادي والمالي لبلادنا صعوبات واضحة، وهذا، بالتأكيد، في ظل التراجع الطفيف أحيانا والحاد أحيانا أخرى لأسعار البترول، في الأسواق العالمية، بالرغم من السياسة الحذرة التي تنتهجها الحكومة من أجل المحافظة على التوازنات المالية، وبخاصة الاحتياطي من العملة الصعبة.

لقد تأثر اقتصادنا وإيراداتنا تأثرا كبيرا من جراء انهيار أسعار البترول، بالنسبة للمالية العمومية والحسابات الخارجية والسيولة البنكية، كما أن التآكل الكبير والمستمر لمتاحات صندوق ضبط الإيرادات والعجز الكبير في الميزانية والانخفاض الملحوظ في احتياطي الصرف، زاد من تفاقم الوضع المالي تحديدا، وهذا ما أقره التقرير.

فقد وصلت متاحات صندوق ضبط الإيرادات بفعل هذا التآكل إلى مستوى متدني حدد بـ 740 مليار دج مع نهاية شهر فيفري سنة 2016، كما انخفض احتياطي الصرف من 144 مليار دولار أمريكي مع أواخر شهر ديسمبر من سنة 2015 إلى 121.9 مليار دولار أمريكي مع أواخر شهر سبتمبر من سنة 2016 ليصل إلى 114.1 مليار دولار أمريكي.

ودون الخوض في الأرقام، فإن ما يهمنا هنا، هو أنه ينبغي ألا تنسينا هذه الوضعية المؤقتة التي لسنا نحن من تسبب فيها، والتي نحن متأكدون أيضا بأنها ستصبح في أقرب وقت من الماضي، قلت ينبغي ألا تنسينا أن التنمية في بلادنا أضحت حقيقة واضحة المعالم، وعلى أكثر من صعيد، ولا يمكن للانتقادات مهما كانت ومهما كان مصدرها أن تنقص من قوتها وحجمها ونجاحها بفضل السياسة الرشيدة لفخامة رئيس الجمهورية، الذي أسس لتنمية حقيقية ووضع دعائمها وهيأ البنى التحتية والفوقية لإنجاحها.

بالموازاة مع ذلك، سيدي الرئيس، يتعين تأكيد ضرورة محاربة تلك الظواهر، إذا صحت التسمية، التي ساهمت هي الأخرى بالموازاة مع انخفاض أسعار البترول، في تفاقم الوضعية الاقتصادية والمالية للبلاد، على غرار التهرب الضريبي، تضخيم الفواتير، تهريب العملة الصعبة إلى الخارج بشتى الطرق والوسائل، انتشار الاقتصاد الموازي، التداول النقدي خارج البنوك وعدم مسايرة هذه الأخيرة للعصرنة، تأخر النظام المالي في مسايرة التطور، وكذا ضعف

طرق الرقابة... إلخ.

كما يتعين الإشارة إلى التراجع القوي لمتوسط سعر البترول الذي عرف انخفاضا حادا، وهذا يعني أننا أمام وضع أقل ما يقال فيه إنه صعب، ويقتضي منا اليقظة والحذر الدائمين لتجاوز هذه المرحلة، لارتباط اقتصادنا ومواردنا المالية بالمحروقات والتبعية المطلقة لها.

وهنا لابد من تأكيد الدعم للنموذج الاقتصادي الجديد الذي انتهجته بلادنا والذي يضع، بدون شك، الآلة الاقتصادية والتنموية لبلادنا في المسار الصحيح، مسار يعول عليه في تحقيق الوثبة الاقتصادية والتنموية الحقيقية في بلادنا، من خلال التنويع الاقتصادي، واستغلال كل الطاقات، من أجل التخلص من التبعية المطلقة للمحروقات، والوصول إلى انتعاش حقيقي لسوق العمل، بما يفتح الباب واسعا أمام فرص حقيقية للتشغيل، وتحقيق الازدهار الاقتصادي والتقدم الاجتماعي في كل المجالات.

ومع ذلك، فإننا إذا ماتناولنا الأرقام الواردة في تقرير محافظ بنك الجزائر فإننا نجد أن الناتج الداخلي قد سجل في نهاية السداسي الأول من سنة 2016 نموا إجماليا محترما، وهي مؤشرات إذا ما قورنت بحجم الوضعية الاقتصادية الصعبة، لا يمكن أبدا وضعها في الخانة الحمراء، وإنما تحفزنا على بذل المزيد من الترشيد والجهد لتجاوز هذه المرحلة.

وذلك باستغلال كل الطاقات البشرية والموارد المادية المتوفرة والعمل بمواثيق السياسة الرشيدة التي أقرها فخامة رئيس الجمهورية.

شكرا على حسن الإصغاء ومعذرة عن الإطالة والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد زوبير طوافشية؛ الكلمة الآن للسيد الهاشمي جيار.

السيد الهاشمي جيار: شكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس الموقر،

السيد محافظ البنك المركزي الفاضل،

الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن هذا اللقاء يضعنا حقا في قلب رهانات الساعة ألا وهي الرهانات الاقتصادية، إنه تطور نوعي هام في نشاطات مؤسساتنا وأريد أن أتوجه بجزيل الشكر للسيد رئيس مجلس الأمة على قراره بدعوة هذه الجلسة الخاصة، كما أشكر أيضا السيد محافظ بنك الجزائر الذي أتانا بخبرته الواسعة لإلقاء الضوء على مواضيع مالية واقتصادية هامة تشغل بالنا جميعا، لاسيما وأن وزارة المالية قد أعلنت قبل أيام قليلة عن مضمون النموذج الجديد للنمو الذي صادقت عليه الحكومة السنة الماضية ويتعلق الأمر بمختلف السياسات العمومية في مجال الاقتصاد.

بخصوص السياسة العمومية المتعلقة بالدور المحفز للميزانية نجد أن الهدف الأساسي من خلالها يكمن في رفع نسبة النمو إلى 6.5٪ بين سنة 2020 و 2030 وسؤالي للسيد محافظ بنك الجزائر المحترم هو: كيف نوفق من وجهة بنك الجزائر بين هذا الهدف المعتبر وجد الإيجابي من جهة والخيار الرامي في نفس الوقت إلى رفع الضرائب الذي يعتبر عاملا مثقلا بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين وإكراها حقيقيا بالنسبة للنمو؟ سؤالي الثاني يتعلق بموضوع التصدير خارج المحروقات، ألم يؤد تقييد التحول التجاري للدينار الجزائري، ألم يؤد هذا التقييد إلى إفشال التصدير وإفشال الإنتاج الوطني الموجه للتصدير؟!

أما بخصوص السياسة النقدية فهل تبقى محدودة فقط في موضوع التضخم وكذا عدم اللجوء إلى نسبة متغيرة للدينار أم هناك إجراءات أخرى قد تأتي مستقبلا في إطار النموذج الجديد للنمو والآفاق التي يفتحها؟ وشكرا جزيلا على كرم الإصغاء.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الهاشمي جيار؛ وبتدخله نكون قد لبينا رغبة كافة المسجلين للنقاش للتدخل في هذه الجلسة وبالنظر لتعدد المتدخلين والأسئلة المتنوعة التي تستوجب توفير المعلومة الكافية للتكفل بالرد على كافة الأسئلة، يكون من المفيد أن نعطي للسيد محافظ بنك الجزائر بعضا من الوقت لكي يرد على هذه الأسئلة ونقترح عليكم أن نستأنف أشغالنا على الساعة الثانية والنصف زوالا، لكي نلتقي ونستمع إلى الردود التي سوف يقدمها لنا السيد محافظ بنك الجزائر.

شكرا لكم؛ والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في منتصف النهار والدقيقة العشرين

محضر الجلسة العلنية الثامنة والثلاثين
المنعقدة يوم الأربعاء 15رجب 1438
الموافق 12 أفريل 2017 (مساء)

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة: السيد محافظ بنك الجزائر.

إفتتحت الجلسة على الساعة الثانية والدقيقة الخمسين زوالا

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.

نستأنف أشغال جلستنا هذه الظهيرة، بعد سماعنا لعرض محافظ بنك الجزائر وكذلك سماع مختلف التدخلات التي تم الإدلاء بها في هذه القاعة، نعطي الآن الفرصة للسيد محافظ بنك الجزائر ليرد على مختلف الأسئلة والانشغالات التي كانت موضوع جلستنا الصباحية؛ الكلمة لكم السيد محافظ بنك الجزائر.

السيد محافظ بنك الجزائر: شكرا سيدي الرئيس.

أود قبل أن أتطرق إلى الأجوبة على ما جاء من أسئلة طرحت من طرف السيدات الفضليات والسادة الأفاضل لمجلسكم الموقر، أود أن ألح على أن الأزمة الحالية تتميز بحدة شديدة، أشد بكثير من حدة الأزمات السابقة التي عاشها بلدنا، بالرغم من ذلك وبفضل التوجيهات الرشيدة والقرارات الاستشرافية السليمة لفخامة السيد رئيس الجمهورية، والتي تتمثل على وجه الخصوص في:

– التسديد المسبق للدين الخارجي للجزائر في 2006، أي سنة فقط قبل انفجار الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية والتي لا يزال تأثيرها سلبيا على اقتصادات العالم وتوازناتها، ثم إقامة صندوق ضبط الإيرادات لتشكيل ادخارات ميزانية معتبرة، كلا الأمرين مكنا الجزائر من التصدي لآثار الأزمة الخارجية الحالية وفسح المجال الكافي لضبط السياسات، التدابير والإصلاحات الملائمة لإخراج البلاد من التبعية الكلية لموارد قطاع المحروقات.

ولولا هذه الوسائل، لكانت الجزائر في حالة عدم التمكن من الوفاء بالتزاماتها الخارجية، يعني هذا للتاريخ فيجب أن نتكلم لنضبطه، بأن وضعية الجزائر اليوم أحسن بكثير من أيام الصدمة التي عرفناها في 1986 – 2009، كانت صدمة عنيفة، لكنها لم تطل كثيرا، لكن يجب أن نسجلها في التاريخ، وثانيا هذه الأزمة مرت عليها ثلاث سنوات والجزائر اليوم تتصدى لها كما يجب.

خلال جلسة صباح هذا اليوم طرحت عدة أسئلة من قبل السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر، أريد أن أرد على أسئلتكم مركزا على المواضيع التي تخص أولويات مهام البنك الجزائري ثم نتطرق إلى بعض المواضيع العامة والشاملة.

نبدأ بموضوع السيولة البنكية إذا أردتم ثم نمر إلى مواضيع عامة.

يتميز وضع السيولة بمرحلتين:

– مرحلة ما قبل انهيار أسعار البترول، حيث عرفت البنوك فائضا هيكليا للسيولة دام عدة سنوات وفي تلك المرحلة كانت نسبة تمويل الاقتصاد تقريبا 26٪، وكانت كل القطاعات تعتمد قروض الأموال البنكية، وكان تطور ملموس في نتائج البنك بالنسبة لتمويل الاقتصاد.

– ومرحلة ما بعد انهيار أسعار البترول، تآكل هذا الفائض تدريجيا وأصبحت البنوك في وضع الحاجة إلى سيولة؛ أمام هذا الوضع، قام بنك الجزائر بإدخال وسائل إعادة تمويل

البنوك، خاصة عملية السوق المفتوحة لتمكين البنوك من مواصلة تمويل الاقتصاد، وبالنسبة إلى هذا السوق، فإن الإجراء يعتبر إصلاحا جذريا في طريق السوق النقدي في الجزائر، لأول مرة منذ الاستقلال أسس السوق المفتوح في الجزائر لتمويل المنظومة البنكية، كنا نعمل في كل وقت في إعادة الخصم وتعتبر إعادة الخصم كتمويل خارج السوق، السعر الذي يحدده البنك المركزي ليس بسعر السوق، بل هو سعر إداري، إذن، ندخل اليوم في السوق الحر وفي السوق المفتوح والحقائق التي تؤدي إلى العرض وطلب الأموال، ثم سعر الأموال، وبالتالي تكون منافسة في هذا السوق، وهذا يعني أنها انطلاقة مهمة بخصوص تطوير وسائل تسيير السياسة النقدية في الجزائر.

نقلت في الصباح عدة وسائل وعدة آليات، كالسوق النقدي، ولكن الآلة الحساسة والبارزة هي السوق المفتوح (Open Marcket)، طرح علي سؤال بخصوص المنظومة البنكية، ولما نتكلم عن المنظومة البنكية، لا يزال في الأذهان القطاع العام، والبنوك العمومية، كانوا يقومون بانتقادها، المنظومة البنكية اليوم في تنويع وتوسع تدريجي، حيث أصبح في الساحة 26 بنكا، منها 6 عمومية و20 بنكا متميزا برأس مال أجنبي، من أوروبا وأمريكا وحتى دول الشرق الأوسط، تملكها مجموعات بنكية عالمية أو دولية، 10 مؤسسات مالية منها من تنشط في ميدان الإيجار (le leasing) وسوف نتطرق إليه، فهو ينضم بصفة مدققة يعني منتوج شرعي، لأن المقترض يدفع مبلغ الإيجار، ثم يشتري العتاد بسعر متبق، إذن هذا بالنسبة للبنوك، أنا دائما متكفل بالبنك التجاري وأقول لهم إنه منتوج حلال مطابق للشريعة، يسمح بالتمويل، ويلائم العادات وكل ما تحتويه الصناعة الجزائرية، ثم المؤسسات التي تنشط في رأس المال المستثمر هذا ينتسب إلى المنتوج الحلال أو منتوج إسلامي، حيث رأس المال المستثمر هو مشاركة، لأن هذه المؤسسات التي لديها رأسمال تدخل في المؤسسات التي تتأسس برأسمالها بشرط الخروج من رأس المال بعد (05) سنوات، ولا تكمن فائدتهما في السعر، أي سعر الفائدة، فهم يتحملون خطر النتائج عن طريق الفائدة، يعني إعادة الفائدة ما بين المساهمين فيدخل كمساهم ثم يخرج بشروط.

إن عصرنة البنوك وهي سائرة بأربعة جوانب، وهي:

– تكثيف الشبكات: لدينا الآن 1500 شبكة بنكية، لكن لما نقارن مساحة البلاد – ما شاء الله – وباعتبارها أكبر بلد على مستوى قارة إفريقيا وعدد السكان هم 35 مليون نسمة؛ يعني لما نقارن عدد السكان بالنسبة للوكالة لا نزال بعيدين، ولهذا فإن البنك المركزي يشجع كل البنوك لتكثف شبكاتها وخاصة بالنسبة للسياسة التي أعطيناها للبنوك، نحن نعطي توجيهات وإرشادات لكي تكثف الشبكات، وذلك يرجع إلى استراتيجية كل بنك، واحد يمكن أن يكون في الهضاب العليا والآخر في الصحراء، لكن تقريبا كل البنوك مستقرة في الشمال، أعطيناهم الآن تحفيزات لكي ينتقلوا إلى مناطق الهضاب العليا وإلى الجنوب وكذلك الجنوب الأقصى، حيث تكلم أخ عن ولاية أدرار، الأموال باهظة هي اليوم بولاية أدرار، والصناعة ويسمّون أدرار اليوم – بالنسبة لانطلاقتنا للأسواق الإفريقية – بوابة إفريقيا.

– إدخال العمليات الإلكترونية: لكل البنوك برنامج لكي تكثف وتطور الآلات الإلكترونية لزبائنها بالبطاقات.

– تكثيف المحافظ المصرفية بجلب زبائن جدد.

– تكثيف محافظ البنوك.

– تحسين المنتوجات البنكية ومنها التمويل غير الربوي: السيد وزير المالية كان قد تكلم عن القرض السندي بصكوك فإن وزير المالية وقطاعه يهتم ويفكر في الانطلاق في هذه الموارد الجديدة.

الجواب الثاني مرتبط بسعر الصرف؛ كما أشرت إليه في تدخلي فإن تأثير الأزمة الخارجية على أساسيات الاقتصاد الجزائري من جهة، والتغيرات الحادة في أسواق الصرف العالمية من جهة أخرى، أدت إلى انخفاض قيمة الدينار الجزائري، خاصة مقابل الدولار الأمريكي، وذلك إلى غاية شهر أفريل 2016، ومنذ ذلك الوقت استقر الدينار إلى حد كبير مقابل الدولار وعرفت قيمته شيئا من الارتفاع مقابل اليورو؛ كثير من الناس يقول بأن البنك المركزي يتدخل إداريا ويحدد سعر الدينار، لم يبق نظام الاحتكام التطبيقي، معناه أنه لدينا خمسة أو ستة مقاييس، ولما يتغير مقياس واحد يؤثر على العملة، الآن لما ارتفعت قيمة الدولار ونتمنى أن تبقى قيمته مرتفعة لأن واردتنا بالدولار، وذلك مفيد للميزانية العالمية، لكن وكما قلت في تصريحي، فإن انخفاض قيمة اليورو عززت قيمة الدينار وانخفاض اليورو

سمح لنا أن نستورد من منطقة اليورو 70٪، استفدنا من شيئين، وهما: انخفاض أسعار الموارد الأولية، مست قيمة البترول بصفة حادة ثم انخفاض قيمة اليورو، وهما العاملان اللذان كانا في حدة الأزمة وساعدانا من أجل بسط التوازنات المالية.

إن قيمة الدينار مرتبطة بأساسيات الاقتصاد الوطني، هذا يعني ألاّ وجود لأي تدخل إداري، اليوم سنباشر، إن شاء الله، النموذج الجديد للتنمية، اقتصاد مبني على قطاعات عديدة: الفلاحة، الصناعة، السياحة والطاقات المتجددة، ممكن أن يكون سعر الدينار مبنيا على هذه الأساسيات وأن يحظى بقيمة قوية وألاّ يكون معرضا لخطر انخفاض سعر برميل البترول.

– السوق الموازية للعملة: فيما يخص السوق الموازية، فإن إزالتها يتطلب إجراءات شاملة خاصة لتقليص الاقتصاد الموازي والتهرب الجبائي... إلخ.

لا البنك المركزي ولا أي طرف وحده يستطيع اليوم أن يتصدى إلى هذه الفئة، لأنه توجد سوق موازية خارج القطاع الرسمي، ثم الإدارة الجبائية، فإجباري عليها أنها تراقب، بصفة حاسمة، المدخول الجبائي وتحديد أسعار الجباية.

تكلم بعض الإخوان عن مكاتب الصرف واعتبروا أنها ستمتص الكتلة النقدية في السوق الموازية.

قمنا بتجربة، يوجد قانون يسمح بتأسيس مكاتب الصرف وذلك منذ 2007، إذ منح بنك الجزائر رخصا لـ 47 مكتب صرف واليوم ما هي الحصيلة؟ كلها مغلقة، حتى أصحاب الموافقة تراجعوا عن موقفهم وذلك بإرجاع الاعتماد، 13 منهم قدم اعتماده وقال لنا شكرا لكم، أما الباقي فلم يفتحوا أبدا، لماذا تم هذا الغلق؟ يعود انعدام نجاعة مكاتب الصرف هذه إلى سببين أساسيين وهما:

– السبب الأول: الدينار اليوم ليس لديه قابلية صرف النقود في السوق، بل لديه قابلية صرف النقود السائلة والعادية، يعني اللجوء إلى الدينار مفتوح في العمليات التجارية والمالية، لكن بالنسبة للأشخاص وعندما نرجع إلى منح السياحة لم يسمح لأي مواطن جزائري أن يذهب إلى مكتب صرف ويضع مبلغا بالدينار مقابل العملة الصعبة، هذا غير مسموح به وهو أمر ممنوع قانونا، إذن، مكاتب الصرف ستكون ناجعة إذا كان لدينا في الجزائر نشاط سياحي مكثف، فأنتم تسافرون إلى تونس أو المغرب، ونفس قانون الصرف في المغرب يطبق، فالمواطن المغربي لديه منحة سياحية سنوية، لكن ليس لديه الحق في صرف الدرهم أو الدينار التونسي.

إذن، ليس لدينا نشاط سياحي مكثف، وجود مكاتب الصرف ليس لها أي جدوى، لما تسافرون إلى تونس مثلا تجدون مكاتب الصرف هناك موجودة في فضاءات مثل الفنادق والمطارات لتسهيل العمليات للسياح الذين يزورون البلد، سواء في الدخول أو الخروج، لكن يوجد قانون محدد. إذن، نقول بأنه أمر قبل أوانه، لكن نقول بأن مكاتب الصرف هذه يجب أن تؤسس، لأننا إذا أنشأناها يضع بعض الإخوة في أذهانهم أن احتياطي الصرف لـ 114 مليار دولار سيذهب في مهب الريح في مدة 24 ساعة وإثرها نبكي بالدموع على حالتنا؛ إن شاء الله، وبخصوص مكاتب الصرف هذه ولكي نكون في الصورة، وأنا لما التحقت بالبنك المركزي كان ثمة حوار حول مكتب الصرف، قلت لهم هذا البند يخرج عن خريطة الطريق.

ثانيا: لما التحقت ببنك الجزائر، لاحظنا منذ 2 جوان أن حالة الدولار تعزز فخفضنا الدينار حسب تعزيز الدولار، واليوم لما انخفض ربحنا بالنسبة لسعر الدينار، نجد أن الدينار مستقر حاليا ولما سألتني وسائل الإعلام وبالضبط الصحافة منذ أسبوعين، في ملتقى قانوني كيف انخفض الدينار؟ أجبتهم فقلت لهم لم ينخفض، فمنذ 2 جوان والدينار يتعزز وإن شاء الله، سيبقى كذلك، لأنه بعد ما كان خط دفاع أول للتصدي للصدمة تراجعت وتحسنت أسعار البترول أولا، فسمح لنا أن تكون لدينا واردات مالية أحسن، وقد وافيتكم بالأرقام هذا الصباح، ثم كان الربح من جهتنا والحمد لله، فقد تعزز الدولار وأنتم تعلمون لما يتعزز الدولار تتكثف الواردات المالية ولما كان الدينار منخفضا والسعر كذلك خفضنا قيمة الدينار لكي تحسن الواردات المالية وضعية الخزينة، لأن الصدمة يا جماعة كانت عنيفة، عنيفة وجد عنيفة مفاجأة وفاجعة في نفس الوقت.

إحتياطي الصرف، لقد سأل أخ من بينكم عن كيفية تسيير احتياطي الصرف، إن تسيير إحتياطي الصرف من طرف بنك الجزائر يتبع معايير ومناهج معمول بها على الصعيد الدولي من طرف البنوك المركزية، لدينا تقرير

سنوي نؤسسه كل سنة ونبعثه إلى فخامة السيد رئيس الجمهورية، نبين فيه كل التحولات الخاصة بتسيير احتياطي الصرف، واحتياطي الصرف اليوم هو في تسيير آمن وفي فضاءات آمنة وانهيار أية عملة لا يؤثر علينا والحمد لله، لأن هيكلتها تحفظنا من كل خطورة لتحويل أية عملة.

تكلمنا عن مكاتب الصرف، المنحة السنوية للسياحة، حقا كنت قد تكلمت في المجلس الشعبي الوطني – حيث طرحت معظم الأسئلة – عن منحة السياحة فأجبتهم أنها ليست مبرمجة حاليا، لماذا؟ لأننا في وضعية مالية واقتصادية صعبة وتفضلت بقولي بأن جيراننا يستفيدون من منحة بمبلغ ما، لكن لما تقارن مبلغ المنحة بأساسيات الاقتصاد، وارداتنا مصدرها أساسا البترول ونحن في أزمة البترول وفي أزمة توازنات، وفي بعض البلدان التي تحظى بالنشاط السياحي، يحددون المنحة السياحية للمواطن حسب مدخول وحسب نسبة مدخول المنتوج الداخلي الخام، هذا أولا، وثانيا لما تجرى مقارنة مع بعض الجيران، كم من مواطن يخرج إلى الخارج خلال السنة؟ أدعوكم لتقرأوا الأرقام، لما سألت المصالح المعنية وجدت أن 4 ملايين جواز سفر بيومتري، يعني كل هذا العدد هم مرشحون للخروج وقوموا بعملية حسابية بأنفسكم، هل نعزز اقتصادنا أم نعطي هذه المنحة لتعزيز اقتصاد بلدان أخرى؟ لا، المؤمن يسبق في نفسه، نعزز الاقتصاد وإن شاء الله، نراها كحبة كرز فوق الكعكة، يعني هذه من الكماليات فليست ضرورية.

نتطرق الآن إلى مواضيع عامة تخص التطور الاقتصادي الجديد، لقد تفضل السيد الهاشمي جيار، بطرح سؤال يتعلق بنسبة النمو المحددة بـ 6.5٪ في آفاق 2020 – 2030، والرفع من قيمة الضريبة، ممكن أن نعتبرها عروضا تقريبا على مدى 15 سنة، لكن لما يكون الاقتصاد متنوعا تتسع الضريبة ولما تتسع هذه الأخيرة ترتفع مواردها، يمكن أن تتخذ الحكومة أولويات قطاعية لما تريد أن ترفع الضريبة، لكن لا يوجد تناقض، بل يجب أن نقوم بعملية المزج بين تطور النمو وبين الضريبة العامة.

لقد تكلمتم عن الاختطاف النقدي أو إلغاء النقود أو الأوراق النقدية، أظن أنه يوجد مثال عاشته دولة قوية اقتصاديا وهي الهند، لما تم المساس بورقة نقدية واحدة فقط أصبحوا في أزمة مالية واقتصادية لم يتمكنوا من الخروج منها.

أظن أنه بها تكلفة كثيرة ولما نرى الهدف فالسوق الموازي يتطلب إجراءات أخرى ليست بإجراءات نقدية، منها النقدية ولكن توجد أخرى مسبقة وشاملة وتتطلب تدخل كل القطاعات منها الضرائب ومنها وزارة التجارة وغيرها.

بالنسبة للاتفاق مع الاتحاد الأروبي وبالنسبة لترشيد الواردات، طبعا كل البلدان التي تصب مواردها على السوق الجزائرية لم تنظر بعين أخوية أن الجزائر تتخذ إجراءات من أجل حماية اقتصادها، ولما منحوا رخص الاستيراد كانت هناك تدخلات، لكننا لما نرى بأن أول قوة اقتصادية ومالية رئيسها يصرح بأن يطبق مبدأ الحماية، يعني كل بلد يفعل ما يناسبه بالنظر إلى مصالحه، ورخص الاستيراد لم تعاكس موافقة الجزائر التي أقرتها مع الاتحاد الأروبي، لأن بها بنودا تقرر بأنه لما ترى بأن خطرا يداهم أو يهدد اقتصادها وكأي بلد آخر يمكن أن تتخذ إجراءات لحماية الإنتاج الوطني أو لحماية الاقتصاد الوطني.

أظن أنني قد أجبت على كل الأسئلة أو التساؤلات بكل شفافية وبكل وضوح – إن شاء الله – وكما ذكر السيد الرئيس – وهو مشكور جدا بحيث سمح لنا اليوم للمثول هنا بمجلس الأمة من أجل عرض الوضعية المالية والنقدية للجزائر– نتمنى أن تكون سنة حميدة تسمح لنا كل سنة وفي كل مناسبة بأن نأتي إلى مجلسكم الموقر لنعرض الحالة الاقتصادية والمالية والنقدية للجزائر، ونشكر مكررا ومجددا السيد الرئيس وكل الأعضاء المتواجدين بهذه القاعة على تفهمهم وعلى إصغائهم وشكرا جزيلا والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محافظ بنك الجزائر على رده على انشغالات السيدات والسادة أعضاء المجلس وتحليله للواقع المالي والاقتصادي للجزائر، طبعا ستكون الفرص ونتمناها إن شاء الله، وحتى إن لم تكن في هذا الإطار الموسع فقد تكون في إطار ضيق، حيث يمكن أن نتبادل وجهات النظر حول انشغالات السيدات والسادة أعضاء المجلس لتسليط الضوء على واقع اقتصادنا وسياستنا النقدية.

شكرا لكم سيدي محافظ بنك الجزائر، شكرا للزميلات والزملاء الأعضاء الذين تدخلوا وستستأنف أشغال

مجلسنا غدا، إن شاء الله، على الساعة التاسعة والنصف صباحا وستخصص الجلسة لطرح الأسئلة الشفوية؛ شكرا لكم جميعا؛ والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الثالثة
والدقيقة الخامسة والعشرين مساء

الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16	ثمن النسخة الواحدة 12 دج

طبعت بمجلس الأمة يوم الخميس 15 شعبان 1438
الموافق 11 ماي 2017

رقم الإيداع القانوني: 99-457 ـــ ISSN 1112-2587